جماعة الأشراف داخل المجتمع القيرواني

خلال العهد العثماني

د. إبراهيم السعداوي

المعهد العالي للعلوم الإنسانية- جامعة جندوبة

شكلت جماعة الأشراف إحدى المكونات الثابتة للنسيج الاجتماعي بالقيروان وأريافها، مثلما هو الحال بالنسبة للعديد من حواضر الإيالة التونسية (بنزرت وباجة وصفاقس وغيرها) وبعض قراها الكبيرة (مثلا نفطة ومساكن) خلال العصر الحديث. وتمتعت هذه الفئة الاجتماعية في جملتها بالوجاهة والنفوذ والحظوة خصوصا لدى المخزن وممثليه، نظرا لأهمية الشرف آنذاك في الثقافة السائدة والذاكرة الجمعية واستراتيجية السلطة[1]. وسنتطرق في هذه المداخلة إلى إلقاء بعض الأضواء حول أشراف القيروان أثناء العهد العثماني، لأنهم شكلوا جماعة حظيت إجمالا بالتقدير والاحترام والتبجيل لدى حكام الإيالة وعامة الناس وخاصتهم حتى مطلع القرن العشرين. فما هي المميزات الاجتماعية للأشراف داخل "مدينة الصحابة" وظهيرها الفلاحي أثناء العهد العثماني ؟

I. طرافة الشرف القيرواني

ساعد الرأسمال الرمزي للشرف على خلق هوية رفيعة ونوعا من التماسك والتآزر بين ذوي الأنساب، لأن الانتماء لآل البيت أوجد لهم على مر العصور بركة نافذة وملامح مميزة. واعتقد الناس عموما في بركات الأشراف على اختلاف مواقعهم وتنوع أدوارهم واعتبروها استمرارا لبركات الرسول، رغم التحولات المتعددة التي رافقت مسيرتهم خاصة منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر[2]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الواقع التاريخي لهذه الفئة المبجلة

---

[1] الأرشيف الوطني التونسي (أ. و. ت.) دفتر 718 ص 1-5؛ ابن الخوجة، محمد، "كيف انتشر الشرف بإفريقية ومتى ظهرت خطة نقيب الأشراف"، **المجلة الزيتونية**، جوان 1938، المجلد الثاني، الجزء 8-9، ص 378-384 ؛ التميمي، عبد الجليل، "دور السادات الأشراف في الدولة العثمانية"، **المجلة التاريخية المغربية**، عدد 91-92، 1998، ص 385-388 ؛ المكني، عبد الواحد، **النخب الاجتماعية التونسية زمن الاستعمار الفرنسي (1881-1956)، الأشراف والبلدية**، صفاقس، 2004، ص 41-46، 89-94 ؛ السعداوي، إبراهيم، "التحولات العمرانية والبشرية بمدينة باجة في العهد العثماني"، **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، عدد 33، سبتمبر 2006، ص 155-156؛

Ben Achour M.A., « Les Šarifs à Tunis au temps des Deys et des Beys (XVIIIe-XIXe siècle) », in *Oriente Moderno*, n°18, 1999, p. 341-350; Dougui N., Bouaita H., Braham A., *Bizerte : identité et mémoire*, Tunis, 2005, p. 48-49, 110; Bachrouch T., « Safâkus », in *E.I.*[2], Leiden Paris, 1993, T. 8, p. 787-789.

[2] الفيروزابادي، **القاموس المحيط**، بيروت، ب. ت.، ج 1 ص 303 : باب الكاف، فصل الهمزة والباء، مادة = البركة؛ ابن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، تونس، 2004، ج 7، ص 145-147؛ مخلوف، **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، بيروت، د. ت.، ص 369 ؛ الحشايشي، **العادات والتقاليد التونسية : الهدية أو الفوائد العلمية في العادات التونسية**، تحقيق الجيلاني بن الحاج يحيى، تونس، 1994، ص 276-279؛

Goldziher I., Van Arendonk C., « Ahl al-Bayt », *E.I.*[2], T. 1, Leiden Paris, 1975, p. 265-266.

والمتجددة لا يتواءم دائما مع نوعية الخطاب الذي صاغه أفرادها حول أنفسهم، وهو لا يتناسب أحيانا مع جمالية الصورة والتمثلات الشائعة بين الأهالي الذين لهم تعلق كبير بالنبي وقرابته وأصحابه[3]. فما هي أصول الأشراف القيروانيين وعلاقتهم بالشرف ؟

1- جذور أشراف القيروان

كان شرفاء القيروان شغوفين كبقية أبناء طائفتهم بالانتساب إلى آل النبي محمد وصحابته وقبيلة قريش، واقترنت أصولهم كثيرا بتأسيس تلك المدينة وسط السهوب والتحولات الهامة التي عاشتها فيما بعد نظرا لخصائص تعميرها وما رافقته من تنقلات بشرية وتقلبات سياسية[4]. وترتبط جذور غالب هؤلاء الأشراف بحركة التوسع الإسلامي وهجرة عديد القبائل التي قدمت من المشرق العربي، بالإضافة إلى بعض "الأجداد المؤسسين" الذين توافدوا حسب الخطابات العائلية أو العشائرية في إطار حركة السكان سواء من منطقة الحجاز أو من أطراف المغرب الكبير خاصة من الساقية الحمراء ومنطقة سوس[5].

وفي هذا الإطار تجمع الروايات مثلا حول قدوم جد الولي علي بن سعيد الوحيشي من وادي العقيق أو وادي الوحش بنواحي الحجاز، واستطاع هذا المجذوب بفضل كراماته إقامة زاوية كبيرة بالقيروان في منتصف القرن السابع عشر[6]. كما أن «...الشيخ سيدي عبد الله بن محمد، أصله من بلاد سوس الغرب، وقرأ في أحواز مراكش وفاس النحو والصرف والفقه، ثم (...) رحل إلى مصر، ومكث بالأزهر مدة، وأخذ عن أجلاّء الوقت وعلمائه...»، ومرّ عند عودته بجزيرة جربة وأقام بها لحضور دروس الشيخ الولي إبراهيم الجمني. وانتقل فيما بعد «...إلى القيروان واستقر بها، وتصدر للتدريس أولا بزاوية (...) الشيخ الولي سيدي سعيد الوحيشي (...) أقرأ بها مدة...»، ثم عينه الباي حسين بن علي (1705-1740) لأجل شهرته العلمية شيخا «...في مدرسته (...) فأفاد فيها وأجاد، وله درس عظيم...» حسب شهادة أحد المعاصرين[7].

---

[3] تركز هذا الخطاب حول صفات الأشراف وملامحهم العامة (مثلا الفضل، العز، الإجلال، المجد) وكيفية مخاطبتهم أو مراسلتهم وغير ذلك. راجع : السنوسي، محمد بن عثمان، **مسامرات الظريف بحسن التعريف**، تحقيق محمد الشاذلي النيفر، بيروت، 1994، ج 3 ص 100-116 ؛ الحشايشي، ن. م.، ص 279، 297.

[4] الجنحاني، الحبيب، **القيروان عبر العصور وازدهار الحضارة الإسلامية في المغرب العربي**، تونس، 1968، ص 24-63؛

Lombard M., *L'Islam dans sa première grandeur (VIIIe-XIe siècle)*, Paris, 1971, p. 68-86, 155-157.

[5] ابن أبي دينار، **المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس**، تحقيق محمد شمام، تونس، 1967، ص 29-30، 32-36، 49-54، 83-85؛ الوزير السراج، **الحلل السندسية في الأخبار التونسية**، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، بيروت، 1984، ج 1 ص 233-234، 236-237، 248؛

Valensi L., *Fellahs tunisiens. L'économie rurale et la vie des campagnes au XVIIIe siècle*, Paris-La Haye, 1977, p. 36-37, 52-57, 59-64; Ben Achour M.A., *Op. cit.*, p. 345.

[6] الكناني القيرواني، **تكميل الصلحاء والأعيان لمعالم الإيمان في أولياء القيروان**، تونس، 1970، ص 59-69. راجع أيضا : حسن، محمد، **المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي**، تونس، 1999، ج 2، ص 753-758؛

Bachrouch T., *Le Saint et le Prince en Tunisie*, Tunis, 1989, p. 131-133.

[7] خوجة، **ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان**، تحقيق الطاهر المعموري، ليبيا- تونس، ب. ت.، ص 119. تجدر الإشارة هنا إلى أن إيالة تونس كانت منفتحة أمام الهجرة الفردية والجماعية من أقطار المغرب الكبير التي يرتفع نسقها إثر الكوارث الطبيعية أو الحروب، ولذلك استقبلت حواضرها وأريافها العديد من الأشراف سواء من ولايتي الجزائر وطرابلس الغرب أو من المغرب الأقصى. واستفاد هؤلاء الوافدين من نفس الامتيازات التي يخولها لهم النسب الشريف، لأن الأولوية كانت للانتماء الديني دون اعتبار الانتماء الجغرافي أي القطري.

ومن هذا المنطلق يمكن القول إن مفهوم الشرف اتخذ بعدا طريفا ومتميزا داخل المجتمع القيرواني، لاسيما أن بعض المؤرخين تحدثوا عن شرف النسب (أي الشرف الموروث) والشرف المكتسب الناجم عن الارتقاء بفضل الكفاءة والجهد. واستفاد القيروانيون عموما من عراقة مدينتهم وبقاءها لفترة طويلة عاصمة جاذبة للنخبة بولاية إفريقية، بالإضافة إلى دورها الريادي والحاسم في نشر الدين الجديد بربوع المغرب الكبير وبلاد الأندلس وجزر غرب البحر المتوسط[8]. وكان الإخباريون والرحالة في جملتهم مشدودين إلى إشعاع هذا المصر ومزاياه الحضارية خلال الفترة الإسلامية الأولى، ولعل ذلك ما يفسر إلى حد كبير اختلافهم حول معنى الشرف وتصنيف المعنيين به أثناء العصر الحديث. كما أنهم أشاروا فقط إلى عدد قليل من الأشخاص والعائلات المنسوبين إلى "أهل الصفوة"، لاسيما الذين كانوا على صلة مباشرة بالمخزن وهموم السياسة أو الناشطين في عالم الزوايا والطرق الدينية[9].

وينتسب قسم من أشراف "القراوة" إلى آل البيت حسب الألقاب الواردة بالمصادر العربية مثلا العواني الحسيني، وتستند تلك الوجاهة الروحية إلى الموروث الإسلامي الذي أعطى أفضلية لا جدال فيها للرسول محمد وأفراد عائلته الموسعة. ورسخت أحاديث السنة وأقوال التابعين واجتهادات الفقهاء تلك الصورة اللامعة حتى كادت أن تجعلها ضمن مقومات العقيدة، ولذلك أضفت الذاكرة الشعبية إلى حد اليوم نوعا من القداسة والبركة على آل البيت وكافة ذرّيتهم[10]. وبالتالي فإن مجرد الانتساب إلى النبي أو إلى أحد قرابته (خاصة سلالة علي بن أبي طالب وفاطمة) يمنح الفرد أو المجموعة منزلة عليا، لأنه كفيل في نظر المجتمع بتوفير الجاه والنفوذ المعنوي دون اعتبار الثراء المادي والموقع الاجتماعي والكفاءة الذاتية. وحرصت جل عائلات هذه الجماعة على إثبات شرف انتماءها إلى آل البيت، وصاغت في جملتها خطابا لا يخلو أحيانا من المبالغة وحتى الأساطير والمغالطة حول سيرة أسلافها وصحة نسبهم وكيفية استقرارهم بالقيروان أو البلدات القريبة منها[11].

---

[8] الوزان الفاسي، **وصف إفريقيا**، تعريب محمد الأخضر ومحمد حجي، بيروت، 1983، ج 2، ص 87-91 ؛ برنشفيك، روبار، **تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15 م**، ترجمة حمادي الساحلي، بيروت، 1988، ج 1، ص 390-393 ؛ ساسي، علي، "الأشراف في الغرب الإسلامي خلال القرون الثلاث الأولى : مقارنة بين افريقية والأندلس"، **النسب والشرف في العالم العربي-الإسلامي والبلدان المتوسطية**، **المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية**، عدد 133، تونس 2007، ص 129-136؛
Talbi M., « Al-Kayrawan », in *E.I.*², T. 4, Leiden-Paris, 1978, p. 858-860; Ben Achour M.A., *Op. cit.*, p. 346-347.

[9] خوجة، ن. م، ص 115-116، 119-126؛ ابن أبي الضياف، ن. م، ج 7، ص 15-16، 19-20، 25-26، 30، 35 ...الخ؛ الجنحاني، ن. م، ص 54-63، 111-128؛
Archives du Ministère des affaires étrangères (*Archives M.A.E.*) : *Archive diplomatique de Nantes*, Notice des Tribus, 69 : Notice des Tribus de Kairouan, folio 27; Dermenghem E., *Le culte des saints dans l'Islam maghrébin*, Paris, 1954, p. 26-33, 253-254; Bel A., « L'islam mystique », in *Revue africaine*, n° 333, 1927, p. 342-357.

[10] ابن حجر الهيتمي، **الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة**، القاهرة 1308 هـ، ص 325-238؛ السيوطي، **العجاجة الزرنبية في السلالة الزينبية**، شرح وتحقيق سعيد محمد اللحام، بيروت، 1996، ص 5-10؛ ابن ناجي، **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**، تونس، 1993، ج 4، ص 3-4، 18-19، 149-155؛ خوجة، ن. م، ص 124-125. ذكر ابن الخوجة أن آل العواني عندهم رسم في ثبوت شرفهم يعود إلى أواسط القرن الرابع وبه شهادة علماء من القيروان. راجع : ابن الخوجة، ن. م.، ص 379.

[11] الهيتمي، ن. م.، ص 184-206، 228-238؛ ابن ماجة، **سنن ابن ماجة**، بيروت، 2004، ص 32-33، 36-37؛ الصبان، محمد، **كتاب إسعاف الراغبين في سيرة المصطفى وفضائل أهل بيته الطاهرين**، المطبعة الوهبية، 1290 هـ، ص 40-47؛ ابن ناجي، ن. م، ج 4 ص 3-4، 18-20، 30-32 ...الخ؛ الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، بيروت، 2003، ص 114-115؛ برنشفيك، ن. م، ج 2، ص 169-170 ؛ المكني، ن. م، ص 83، 97-98؛ **دائرة المعارف الإسلامية**، مجلد 12 : مادة "سيّد" ص 433، مجلد 13 : مادة "شريف" ص 270-272.

وهنالك مصدر آخر للوجاهة والشرف الاجتماعي بالقيروان خلال العصر العثماني، رغم أن بعض الألقاب (مثلا لقب : العلاني الأنصاري أو كربوب أو الصيد والبراق وغيرها) لا تدل على أية قرابة دموية مباشرة مع آل البيت. وهو يتمثل إما في الانتساب إلى أحد الفاتحين الأوائل الذين ساهموا في نشر الإسلام بربوع افريقية وتخليصها من السيطرة البيزنطية، أو الانتماء إلى إحدى القبائل العربية التي شاركت في تعمير المدينة المذكورة إثر تأسيسها[12]. ويبدو أن النسب العربي الصحيح (مثال عائلة الهذلي أو أسرة دحمان الغساني) أضحى فيما بعد مصدر اعتزاز وفخر ومفاخرة، لاسيما الانتماء إلى العشائر اليمنية (مثلا مذحج ومراد) التي ساهمت بدور كبير في أسلمة المغرب الكبير وبلاد الأندلس. فقد أطلق المؤرخون على تلك الأصول عبارة «...الأنساب الزكية...» التي يتفاخر بها القيروانيون لحد اليوم، حيث اعتبروها من أسباب «...المجد الأصيل...» والوجاهة والفضل[13].

وكان الانتساب إلى "قبائل الفتح" من الثوابت أحيانا في تراجم فضلاء القيروان وأشرافها، فعلى سبيل المثال ذكر ابن أبي الضياف في ترجمة المدعو محمد بن المفتي محمد صدام (ت. عام 1204 هـ/1789-1790) أن «...هذا الفاضل أصله من قبائل الفتح الإسلامي، نشأ في بيت علم ودين، وحاز قصب السبق في الميادين (...) تقدم للفتوى بالقيروان...»[14]. وكانت الجذور اليمنية أحد مقومات وجاهة أبناء عائلة عظوم الشهيرة، واعتبرهم مؤلف كتاب "الإتحاف" أصحاب "مجد أصيل" لأن «...آل هذا البيت ينتسبون لـ "مراد" إحدى قبائل العرب الذين جاؤوا للفتح الإسلامي...»[15]. كما أن الشيخ محمد دحمان الذي «...كان عالما محدّثا...» ينحدر بدوره من عشيرة غسّان التي ساهمت في الفتوحات، واشتغل بالتدريس في مقام أبي زمعة البلوي حتى وفاته في ربيع الأول عام 1244 هـ/خريف عام 1828[16]. وبالتالي فإن العديد من الأسر القيروانية بنت شرفها على أساس أسبقية أسلافها في الاستقرار بالمغرب الكبير واشتراكهم في نشر الدين الجديد بربوعه، لاسيما أن العديد من "الفاتحين" الأوائل كانوا معدودين ضمن قائمة الصحابة مثلا عبد الله بن الزبير بن العوام ورويفع بن ثابت ومعاوية بن حديج وغيرهم[17].

وأطلقت على أفراد جماعة الأشراف عبارات متعددة رغم تباين مواقعهم داخل المجتمع واختلاف مساهماتهم وأدوارهم في الاقتصاد والسياسة، مثلا "أهل الشمائل" أو "السادة" (ج. سيد) أو "أهل المكارم" أو "آل بيت سيد ولد عدنان" أو "أهل الصفوة" أو "العترة النبوية" أو "أهل الفضل" أو "أهل الإنصاف" وغيرها. وكانت بعض هذه المفردات (مثال السيد أو السادة) متداولة لدى القبائل العربية فيما قبل الإسلام، وقد ارتبط مفهومها آنذاك فقط بالزعامة

---

[12] أ. و. ت. دفتر 923، ص 12، 18؛ البخاري، **صحيح البخاري**، اسطنبول، 1981، ج 4، ص 221-270 : كتاب مناقب الأنصار؛ ابن ناجي، **ن. م**، ج 1، ص 71-160، ج 4، ص 88-90، 142-144، 193-194 ؛ ابن أبي دينار، **ن. م**، ص 28-30؛ خوجة، **ن. م**، ص 122، 124-125 ؛ السراج، **ن. م**، ج 1، ص 233، 236، 248.

[13] ابن أبي الضياف، **ن. م**، ج 7، ص 20. راجع أيضا : بحرية، سلوى، **اليمانيون في المغرب والأندلس**، ش. د.، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بتونس، (مرقونة)، 1999.

[14] ابن أبي الضياف، **ن. م**، ج 7، ص 25.

[15] ابن أبي الضياف، **ن. م**، ج 7، ص 19-20 : ترجمة محمد بن عبد الله عظوم المتوفى في شهر رجب سنة 1199 هـ/ماي-جوان 1785.

[16] ابن أبي الضياف، **ن. م**، م 4، ج 7، ص 154.

[17] ابن ناجي، **ن. م**، ج 1، ص 112-116، 122-125، 140-144 ...الخ ؛ ابن أبي دينار، **ن. م**، ص 26-29.

العشائرية والحرب والثراء المادي[18]. لكن محتوى تلك الكلمات تغير نسبيا منذ نشأة دولة المدينة وخاصة إثر حركة التوسع الإسلامي، حيث ظهرت سيادة روحية ومعنوية تستمد جذورها وبريقها من الدين والنبي محمد. فهي تستند إلى الأسبقية في اعتناق الإسلام والمشاركة في الفتوح، كما ترتبط بالنسب الهاشمي وما يعنيه في الذاكرة الشعبية من فضل وجاه وكرامة وتقدير ومجد وبركة[19].

وجاءت أسماء العوانيين في المصنفات والوثائق الأرشيفية مصحوبة دائما بكلمة "سيدي" أو "الحسيني"، مثلا "سيدي محمد بن حسين العواني" وذويه القاطنين سنة 1280 هـ/1863-1864 بحومة الممر[20]. كما ذكر صاحب كتاب "الإتحاف" في ترجمة الشيخ محمد ابن الحاج عبد الملك العواني (ت. عام 1212 هـ/1797-1798) أن «...هذا السيد...» نشأ «...في أفق شرفه، سالكا نهج سلفه...»، وأكد أن «...لبيت العواني ذكر في القيروان وفي غيرها من البلدان، وناهيك بالنسبة إلى سيد ولد عدنان...»[21]. ولكن ما هو مدى صحة علاقة شرفاء القيروان بمفهوم الشرف ؟

2- الشرف بين المكتوب والمشافهة

حرص العديد من أشراف القيروان كبقية أبناء طائفتهم على الاحتفاظ بشجرة نسبهم التي تثبت هويتهم وتؤكد صلتهم الدموية بآل البيت، لأن ذلك يعتبر شرطا ضروريا للفوز باعتراف المخزن والحصول على بعض المنافع المادية. لكن أغلب هذه الوثائق المختومة وقع تحريرها بصفة متأخرة لدى الفقهاء والعدول أو النقيب خصوصا منذ أواخر القرن الثامن عشر، وهي تستند إلى "السماع الفاشي" والروايات الشفهية رغم أن طول بعضها يصل أحيانا إلى عدة أمتار[22]. فقد أضحت "أشجار النسب" ابتداء من ذلك الوقت هاجسا يراود كافة المحسوبين على هذه الجماعة أو الراغبين في الانتماء إليها، لاسيما أن أزمة البلاد بعد سنة 1815 عصفت بالكثير من أعيان الناس. ولهذا سارعت "البيوت الشريفة" إلى تدوين نسبها اعتمادا على الروايات الشفهية المتداولة بين أفرادها والحكايات التي سمعوها من

[18] القرآن : سورة الأحزاب، الآية 67؛ الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، القاهرة، 1939، ج 2 ص 34-35، 66، 455-458 ؛ أ. و. ت.، ملف 990، صندوق 81 مكرر وثيقة 9 : ربيع الثاني 1277هـ ؛ ابن أبي الضياف، **ن. م**، ج 7، ص 15، 17، 26، 28، 30؛ **دائرة المعارف الإسلامية**، مجلد 12 : مادة "سيّد" ص 433، مجلد 13 : مادة "شريف" ص 270-272. راجع أيضا :

Alāmarvedašti A. R., « L'origine della Niaqābat al-Ašrāf nella storia dell' Islam », in *Oriente Moderno*, n°18, 1999, p. 296-322; Winter M., « The Ashraf and Naqabat al-Ashraf in Egypt in Ottoman times », in *Asian and African studies*, 19, 1985, p. 20 et sq.

[19] الماوردي، **ن. م**، ص 115؛ ابن الخوجة، " **ن. م**، ص 378-380؛ **دائرة المعارف الإسلامية**، مجلد 13 : مادة "شريف" ص266-272؛

Jamous R., *Honneur et Baraka, les structures sociales traditionnelles dans le Rif*, Paris, 1980, p. 196-200, 202-205.

[20] أ. و. ت. دفتر 923 ص 21. راجع أيضا :

Elaouani-Cherif A., « la famille al-Awāni-Šarif de Qayrwān », in *Oriente Moderno*, n°18, 1999, p. 451-456.

[21] ابن أبي الضياف، **ن. م**، ج 7، ص 30.

[22] يطلق عامة الناس على شجرة النسب عبارة "السجارة" أو "الشجارة"، وهي عبارة عن عقود متفاوتة الطول اجتهد محرروها في زركشتها وتحمل دائما أسماء الشاهدين وطابع نقيب الأشراف. راجع : أ. و. ت.، السلسلة التاريخية، صندوق 81 مكرر، ملف 989 ملف فرعي 1 وثيقة 4 : 1262 هـ؛ مخلوف، **ن. م**، ص 197-198؛ السنوسي، **ن. م**، ج 3 ص 100، ج 4 ص 11-15، 37-38.

آبائهم، بينما حاولت بعض العائلات الغنية التي تضررت من الأزمة إنقاذ ماضيها وتعويض وجاهتها المادية بادعاء الشّرافة التي لا تشترط عنصر الثروة[23].

ويستوجب اصطناع الشّرف صياغة خطاب منمق ومتماسك نسبيا حول نسب العائلة وترويجه، ثم يقع إشهاره في مرحلة لاحقة دون الحاجة إلى الإجماع أو الإثبات. ولم تكن النخبة العالمة في ذلك العصر معنية كثيرا بالتحقيق والتثبت في أنساب الأشراف، لاسيما أن العديد منهم حاولوا بدورهم الانتساب إلى الطائفة الشريفة حتى "بالسماع الفاشي" أو الشهرة. ودعا بعض الفقهاء المشهورين (مثلا الشيخ الأجهوري) إلى التسامح في موضوع النسب وحيازته، وتبنوا فكرة إثبات الشرف بالشهرة وتصديق الناس فيما ادعوه وذهبوا إليه[24]. ويتعارض هذا الرأي لدى آخرين مع طهارة آل البيت ورفعتهم الاجتماعية في الدنيا والآخرة، لأنهم حسب القرآن والسنة أشرف الناس نسبا. وبالتالي فليس بوسع أي إنسان آخر أن يصبح كفؤا لهم ولنسائهم، ولهذا لم يتردد بعض الفقهاء المشهورين (مثلا السيوطي وابن حجر الهيتمي) في نزع صفة الشرف عن ابن الشريفة إن كان زوجها غير شريف[25].

لكن شرف الوالدين لم يكن حسب علماء الإيالة التونسية شرطا ضروريا للانتساب إلى آل البيت لأن الثقافة السائدة قبلت آنذاك انتقال الشرف بواسطة الأم الشريفة إلى أبنائها، ويؤكد البعض على صحة نسب الأبناء حتى إن كان آباؤهم بعيدين عن "العترة النبوية" أو من عامة الناس والعتقاء والأرقاء. ويبدو أن هؤلاء الفقهاء الذين دافعوا عن هذا الرأي لم يهتموا كثيرا بنقاوة فئة الأشراف، واعتمدوا على آراء وفتاوى علماء كبار بالغوا في الوثوق بالأنساب الطويلة وتصديقها مثلا الشيخ عبد الباقي الزرقاني والشيخ أبو السعود العمادي وغيرهما[26]. ولعلهم استندوا إلى دور فاطمة الزهراء التي مجدتها عدة أحاديث ونقلت الشرف إلى غالبية "أهل الصفوة" في مشارق الأرض ومغاربها عن طريق ولديها (الحسن والحسين) وأحفادها، ويؤكد مؤلف "مسامرات الظريف" استنادا إلى فتوى الشيخ الزرقاني أن «...شرف الأم يثبت به الشرف نظرا للولادة فابن الشريفة شريف وله ولأبنائه لبس علامة الأشراف ما لم يخصها الأمير بشرف الآباء...»[27].

---

[23] مقديش، **نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار**، تحقيق علي الزواري ومحمد محفوظ، بيروت، 1988، ج 2، ص 343؛ مخلوف، **ن. م**، ص 198؛ المكني، **ن. م**، ص 94-98؛

Chater K., *Dépendance et mutations précoloniales : la Régence de Tunis de 1815 à 1857*, Tunis, 1984, p. 32-316, 466-473, 568-593.

[24] مخلوف، **ن. م**، ص 390 هامش رقم 1، وكذلك ص 198 ؛ قرين أ. هـ.، **العلماء التونسيون 1873-1915**، ترجمة حفناوي عمايرية وأسماء معلى، تونس، 1995، ص 20 ؛ المكني، **ن. م**، ص 94-95.

[25] الهيتمي، **ن. م**، ص 140-169، 238-241 ؛ الصبان، **ن. م**، ص 48-50 ؛ النبهاني، **كتاب الشرف المؤبد لآل محمد**، القاهرة، 1318 هـ، ص 22، 30، 39، 89-90 ؛ **دائرة المعارف الإسلامية**، مجلد 13 : مادة "شريف" ص 275. كان هذا التصور شائعا لدى أشراف البربر بالجبال المغربية رغم إقرارهم بزواج الرجل الشريف من غير المسلمة، ومازالوا متمسكين بهذه الأفكار لحد اليوم مثلما هو الحال بمنطقة الريف. أنظر :

Voir aussi : Berque J., *Structures sociales du Haut Atlas*, Paris 1978.

[26] يقول الشيخ العمادي ما نصه : «..ثبوت الشرف من جهة الأم صحيح معتد به شرعا واجب قبوله شرعا وعرفا فإن ثبت لامرأة أنها شريفة صحيحة النسب كان أولادها لبطنها ذكورا أو إناثا أشرافا ثابتا شرفهم من قبلها مع قطع النظر عن آبائهم...». راجع : محمد بن الخوجة، "العمامة الخضراء"، **المجلة الزيتونية**، 1938، مجلد 8، ج 7، ص 317. وكذلك : ابن الخوجة، "كيف انتشر الشرف بإفريقية..."، **ن. م**.، ص 380 ؛ السنوسي، **ن. م**.، ج 4 ص 238-239.

[27] السنوسي، **ن. م**، ج 4 ص 238. هنالك عدة أحاديث نبوية صحيحة نوهت بمكانة فاطمة الزهراء، حيث وصفها النبي بأنها "سيدة نساء أمتي" أو "سيدة نساء العالمين" أو "سيدة نساء أهل الجنة". وقدّر إبراهيم الموسوي في سنوات 1980 عدد أحفاد النبي الحسنيين والحسينيين بحوالي 30 مليون نسمة، وهم يتوزعون في جميع أنحاء العالم ويتبعون المذهب السني أو المذهب الشيعي. الموسوي، إبراهيم، **نهاية الفلسفة الإسلامية**، بيروت، 1987، ص 109-110.

ويبدو أن العوامل السالفة الذكر هي التي تفسر إلى حد كبير انتشار ظاهرة انتحال الشرف حتى داخل القرى والبوادي، خصوصا لدى العائلات العلمية وبعض المغامرين مثلما هو الحال ببقية حواضر الولايات العربية كدمشق وحلب وحمص والبصرة والقاهرة ودمنهور وقسنطينة وغيرها. وشاعت ظاهرة ادعاء الشرف وتزوير أشجار النسب داخل المجتمع خاصة منذ العهد الحفصي، بالرغم من إلزام السلاطين في ذلك الوقت للقضاة والنقباء بضرورة إصدار عقود الشرف وختمها بعد التثبت من صحتها[28]. ويبدو أن هذا الأمر تحول إلى خطوة عادية أو عملية تتويج بالنسبة للعائلات التي ارتقت في السلم الاجتماعي وصارت محسوبة على المخزن، ولا غرابة إذا أن يستفسر ابن الشيخ إبراهيم الرياحي والده عن عدم إشهار نسبه «...الشريف بين الناس كما فعل فلان وفلان...» بعد أن ذاعت شهرته العلمية ونمت ثروته وصار من رموز الحاضرة[29].

والمهم أن ظاهرة ادعاء الشرف شاعت بكثرة خلال العصر الحديث وتعدت مرحلة الكتمان حتى أنها أضحت موضوعا للتندر، ولعل ذلك ما دفع عامة الأهالي إلى صياغة بعض الأمثال الساخرة التي يرددونها لحد اليوم رغم اختلاف صياغتها حسب الجهات[30]. ويظهر أن حكومة الباب العالي كانت على بينة من انتحال الأنساب الشريفة منذ بداية القرن السادس عشر، ولذلك لم تقم بالتدقيق في هوية أشراف الإمبراطورية أو مراجعة قائمتهم الاسمية وحصر عددهم حتى لا تنكشف لها الحقيقة التي قد تكون مفجعة. بينما ثمّن حكام تونس بطريقتهم هذه الظاهرة إذ جعلوها وسيلة للحصول على المال، لأن إدعاء الشرف أضحى أحيانا تهمة يتعرض مرتكبوها للخطايا المالية المرتفعة[31].

وبالتالي يبقى التمييز بين الشرف الصحيح والشرف المزعوم في الواقع أمرا صعبا إن لم نقل مستحيلا، نظرا لغياب كتب الأنساب إذا استثنينا كتاب "ديباجة الأعيان" و"تكميل الصلحاء" وبعض التراجم أو الإشارات الواردة في كتاب "تاريخ قضاة القيروان" و"ديوان محمود قابادو" (ت. 3 رجب 1288 هـ/19 سبتمبر 1871) وكتاب "إتحاف أهل الزمان..." و"شجرة النور الزكية..."[32]. وكان "أشراف الوثيقة" (أي "أشراف قاع الخابية") يترفعون عادة عن "أشراف المشافهة" (أي "أشراف فم الخابية") سواء داخل المدينة أو بأريافها ويشككون في صحة أنسابهم، لأن رواياتهم التي اعتمدت على "الشهرة" و"السماع الفاشي" والشهادة العرفية لا تخلو من الخلط والأوهام. كما أن شجرات النسب

---

[28] ابن أبي الضياف، **ن. م**، ج 5، ص 121-122؛ أ. و. ت. صندوق 81 مكرر، ملف 990 ملف فرعي 2 وثيقة 19 : صفر 1283 هـ؛ برنشفيك، **ن. م.**، ج 2 ص 170؛ قاسم، أحمد، **إيالة تونس العثمانية على ضوء فتاوى ابن عظوم 1574-1600 م**، تونس 2004، ص 202-203.

[29] تذكر الرواية الشائعة أن الشيخ إبراهيم الرياحي باش مفتي المالكية زمن أحمد باي أجاب ابنه بطريقة ذكية، إذ قال له : «...يا بنيّ لأن فاطمة البتول ستعرف وحدها أبناءها يوم القيامة...». راجع : ابن الخوجة، "العمامة الخضراء"، **ن. م.**، ص 318.

[30] هنالك مثل شعبي شائع له أكثر من دلالة وهو الآتي : "قال الولد لبوه (أي لأبيه) وقتاش نولّو شُرفا (أي متى نصبح أشرافا) ؟ قالّو بوه وقت يموتوا كبار الحومة (أي قال له والده حينما يموت جميع كبار السن بالحي لأنهم يعرفون حقيقة أخبار الناس وأصولهم)" .

[31] ادعى بعض الوسالتية (أهل مغرة) من خمس أولاد إسماعيل سنة 1184 هـ أنهم من الأشراف، ولذلك سلّط عليهم علي باي في شهر ذي القعدة من العام المذكور/فيفري 1771 خطية قدرها 5000 دينار. راجع : دفتر 165 ص 240.

[32] الكناني القيرواني، **ديباجة الأعيان فيمن كان في أواسط القرن 13 هـ بالقيروان**، المكتبة الوطنية بتونس، مخطوط رقم 18599، ورقة 2-3، 5، 10 ...الخ؛ ابن أبي الضياف، **ن. م.**، ج 7، ص 15-17، 19-20، 26، 30، 35-36 ...الخ، ج 8 ص 20، 33، 59-61 ...الخ؛ الكناني، تكميل، **ن. م.**، ص 20-21، 25-36، 56-58، 69-77 ...الخ؛ الجودي القيرواني، **تاريخ قضاة القيروان**، تحقيق أنس العلاني، قرطاج، 2004، ص 144-145، 147-149، 154-163 ...الخ؛ قابادو، محمود، **ديوان قابادو**، تونس، 1878، ج 1 ص 69-78، 112، 137-141، 166-167، ج 2 ص 16-18، 90-93، 116-117، 124-127، 132-133، 136؛ مخلـــوف، **ن. م.**، ص 197-198؛ المكني، **ن. م.**، ص 38-39.

في حد ذاتها ليست دائما منزهة عن الخطأ أو خارجة عن دائرة الطعن رغم اعتزاز الكثيرين وافتخارهم بها، لأن «...النسب أمر وهمي لا حقيقة له ونفعه إنما هو في (...) الوصلة والالتحام...» حسب قول ابن خلدون[33]. وأعتقد أن ظاهرة ادعاء الشرف تعود أساسا إلى زيادة قيمة الشّرافة ومنافعها المعنوية والمادية، إضافة إلى انتشار شهادة الزور وقلة الأمانة وسط العدول في ذلك العصر. وقد أشارت بعض المصادر إلى أن «...الغالب في المعاملات الواقعة بالقيروان الفساد...» منذ أواخر القرن السادس عشر، رغم أن ألئك الفقهاء أبدوا أثناء تحرير شهادات النسب براعة فائقة في إظهار الدقة وتواصل الأجيال واحترام التسلسل الزمني[34].

واللافت للانتباه أن بعض ذوي الأنساب في "حومة السادات" ينحدرون من جبل وسلات المعروف بالأصول البربرية لسكانه، مثلا عائلة الشوك التي كانت مرموقة في منتصف القرن السابع عشر وبيدها مشيخة الجبل[35]. والراجح أن بعض أفرادها انتقلوا إلى القيروان في أواخر العهد الحفصي، وازداد نزوحهم منذ ثلاثينات القرن الثامن عشر أو خلال فترة 1762-1763 إثر إخلاء جبلهم واستقروا بالحي المذكور ونجحوا في أعمالهم. وكان الحاج أحمد الشوك سنة 1157 هـ/1744-1745 مسئولا على قيادة القيروان، ولعله هو الذي شيّد دارا كبيرة بالناحية التي تعرف لحد الآن باسم "صبّاط الشوك" أو زقاق الشوك[36]. وشكل الوسالتية آنذاك مجموعة متواضعة من "البرانية" موزعين بصفة متفاوتة على غالب أحياء المدينة، وكونوا وحدة جبائية مستقلة بذاتها حتى سنة 1303 هـ/1885-1886 إذ كان لهم شيخ خاص يمثّلهم ويتولى إدارة شئونهم. ولئن كان بعضهم ضمن مياسير الحال مثلا الحاج عياد بن سالم بن مبروك وصالح بن الحاج حسن بن منصور الوسلاتي سنة 1292 هـ/1875، فإن «...جلّهم خدامة حزام (...) يسافرون للخدمة على أنفسهم ويكونوا غايبين في أكثر الأوقات...» حسب شهادة أمير اللواء محمد المرابط خليفة القيروان[37].

ولا ندري متى أشهر أولاد الشوك "شرفهم" كغيرهم من المغامرين، والمهم أنهم صاروا بعد سنة 1815 معدودين ضمن الشرفاء رغم تحفظات "القراوة" وموقفهم السلبي. وأقام عدد من ألئك "الجبالية" في سنوات 1860 داخل "حومة الجامع" مثلا المسمى حمودة الشوك والعدل الحاج محمد الشوك وابنه قاسم، ويبدو أنهم لم يهتموا كثيرا بالتنافس الذي رافق أحيانا عملية اختيار نقيب الأشراف وشيوخ الأحياء[38]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض أحفاد

---

[33] ابن خلدون، **كتاب العبر**، بيروت، 2003، ج 1، ص 138. ويضيف المؤلف في نفس السياق بالصفحة ذاتها ما نصه : «...ومن هذا الاعتبار معنى قولهم النسب علم لا ينفع وجهالة لا تضر بمعنى أن النسب إذا خرج عن الوضوح وصار من قبيل العلوم ذهبت فائدة الوهم فيه عن النفس وانتفت النعرة التي تحمل عليها العصبية فلا منفعة فيه حينئذ...».

[34] ابن عظوم، ج 5، **ن. م.**، ص 72-74. راجع أيضا : ابن أبي الضياف، **ن. م.**، ج 3 ص 126، ج 4 ص 193.

[35] ابن أبي دينار، **ن. م.**، ص 246؛ السراج، **ن. م.**، ج 2 ص 450؛ ابن يوسف، محمد الصغير، **المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي تركي**، المكتبة الوطنية بتونس، مخطوط رقم 5249، ورقة 13-14، 18-19.

[36] أ. و. ت.، دفتر 34 ص 94؛ دفاتر عدول القيروان : دفتر رقم 1 للعدل إبراهيم العلاني ص 17؛ ابن يوسف، **ن. م.**، ورقة 43، 172؛ ابن عبد العزيز، حمودة، **التاريخ الباشي**، المكتبة الوطنية بتونس، مخطوط رقم 18666، ورقة 241-243؛

[37] أ. و. ت.، السلسلة أ.، صندوق 84، ملف 1 ملف فرعي 1 وثيقة 4 : 13 ذي الحجة 1303 هـ. بلغ عدد الوسالتية في ذلك الوقت 263 نفرا بالغا منهم 65 نفرا بحومة الشّرفا والقبلية، بينما توزع الباقون على حومة الجامع (80 نفرا) وحومة الجبلية (111 نفرا) وحومة الممر التي ضمت 7 أنفار بالغين فقط. راجع : نفس المصدر، وثيقة 10 : 24 ربيع الأول 1304 هـ. راجع أيضا : أ. و. ت.، دفاتر عدول القيروان : دفتر رقم 1 للعدل إبراهيم العلاني ص 19.

[38] أ. و. ت.، دفتر 923 ص 4، 8؛ أ. و. ت. السلسلة س.، صندوق 29، ملف 6 ملف فرعي 6 وثيقة 14 و 15. هنالك مثل شعبي شائع حول مدى كراهية القيروانيين للوسالتية وهو : «...أعملْ الخِير في اللّيوَاتي ومَا تعمْلُوشْ في الوِسْلاتِي...».

الوسالتية خصوصا الأعيان منهم ادعوا الشرف أثناء القرن التاسع عشر، مثلا في مساكن وسوسة وباجة وبنزرت وغيرها من القرى والمدن التي احتضنتهم إثر تهجيرهم. وشاركوا بطريقتهم في موجة التكالب على امتيازات "العترة النبوية" كغيرهم من الأهالي وحتى "البرانية"، لأن الشرف يعني مباشرة تخفيف العبء الجبائي مع احتمال الحصول على منافع معنوية ومادية[39]. فما هي إذا ملامح الوضع الاجتماعي "لأحفاد النبي" بالقيروان ؟

II. الأشراف فئة متميزة داخل المجتمع القيرواني

تفيد المصادر والذاكرة الشعبية أن الأشراف كونوا في جملتهم فئة اجتماعية متميزة، رغم أن هذه الأخبار لا تشير في الواقع إلى الانقسامات والتناقضات القائمة بينهم. وتبدو هذه المعلومات في جملتها انتقائية لأنها تعلقت بعدد قليل من أعيان الجماعة المدروسة، أي الذين كان لهم إشعاع وتأثير سواء في الأحداث التي جدت بالمدينة أو الحياة اليومية للقيروانيين وعلاقتهم بالمخزن ورموزه المحليين[40]. فقد تكتم الإخباريون عن السواد الأعظم من الأشراف الذين قضوا حياتهم داخل أحياء المدينة، رغم أنهم تفاعلوا بطريقتهم مع بقية فئات المجتمع وقاسموهم مناسبات الأفراح والأتراح. ولهذا بقي غالب أشراف القيروان ضمن المغيبين في التاريخ إذ يصعب على المؤرخ تقصي أوضاعهم ورصد أنشطتهم وتتبع مواقفهم ومساراتهم، لاسيما أثناء التحركات الاجتماعية والاضطرابات التي عاشتها عاصمة الأغالبة خلال الحقبة العثمانية[41]. فما هي المميزات الاجتماعية لجماعة الأشراف ؟

1- أشراف القيروان أمام مجتمع التمايز

أعطى المجتمع التونسي خلال العصر الحديث أهمية كبيرة للمظهر الخارجي وعلامات التمايز، ويتجلى ذلك سواء بين المجالات الجغرافية أو بين الفئات الاجتماعية داخل المدن والأرياف. وتعكس تلك المؤشرات مدى تفاوت الثراء المادي بين مكونات المجتمع، بالإضافة إلى تباين مستويات العيش وتنوع الموروث الثقافي[42]. ولهذا حرص ذوو الأنساب كغيرهم على تحديد مكانتهم وإبراز منزلتهم بين سكان القيروان ومجالها، وذلك حتى يبقوا «...متميزين على من سواهم...» حسب "أوامر المخزن" في ذلك الوقت[43].

أ . الأشراف بين خضرة العمامة و طرافة الإسامة

تجدر الإشارة منذ البداية إلى أن اللون الأخضر محبذ في المخيال العربي والنص القرآني والسنة النبوية، لأن له حسب الموروث الثقافي عدة دلالات وأبعاد رمزية. فهو يعني دائما وفرة الماء والخصوبة والرخاء والبساتين

---

39 إن ادعاء الشرف من جيل إلى آخر ساهم في زيادة عدد الأشراف بأغلب القرى والمدن رغم آثار الأوبئة وارتفاع الوفيات مثلما هو الحال في بنزرت وقرية مساكن وغيرهما، وساعدت تلك الظاهرة أثناء بداية القرن العشرين على ظهور نقابات جديدة للأشراف مثلا بواحات الجريد. راجع : أ. و. ت.، سلسلة "س" صندوق 29، ملف 6 ملف فرعي 6 وثيقة 2 و 6 و 17 و 18؛ المكني، ن. م.، ص 38-39، 73-75.

40 ابن أبي دينار، ن. م.، ص 165، 177-178؛ خوجة، ن. م.، ص 119-126؛ السراج، ن. م.، ج 2 ص 640-641.

41 ابن أبي الضياف، ن. م.، م 1، ج 2 ص 113-115، م 3، ج 5 ص 121، 123، 141-142.

42 ابن أبي دينار، ن. م.، ص 301-302؛ ابن يوسف، محمد الصغير، **التكميل المشفي للغليل على كتاب العبر لعبد الرحمان ابن خلدون**، مخ 5264، ورقة 182؛ الحشايشي، ن. م.، ص 279.

43 أ. و. ت.، ملف 990، صندوق 81 مكرر وثيقة 9 : ربيع الثاني 1277هـ.

الغنّاء، كما يعبّر عن الطهر ولباس أهل الجنة ورايات الفاتحين المسلمين أي "الكتيبة الخضراء"[44]. والراجح أن توظيف هذا اللون سياسيا بدأ منذ عهد الخليفة العباسي المأمون (813-833) الذي اتخذه لباسا لنفسه وشعارا لآل بيته، لأنه تخلى منذ الثاني من رمضان عام 201 هـ/24 مارس 817 عن "السواد" حينما عيّن أحد أبناء الحسن (علي بن موسى الكاظم) وليا للعهد[45]. ويبدو أن الخضرة تسربت إلى عمامة "أحفاد النبي" لأول مرة بولاية مصر خلال النصف الثاني للقرن الرابع عشر، وذكر مؤلف "بدائع الزهور في وقائع الدهور" أن السلطان المملوكي الأشرف شعبان بن حسين بن قلاوون (1363-1376) طالب الأشراف منذ سنة 773 هـ/1371-1372 بأن يوشحوا عمائمهم بشطفات (ج. شطفة أي قطعة قماش) خضراء لتعظيم قدرهم وتمييزهم عن بقية الناس[46].

ويذهب البعض إلى كون هذه العادة في التعمّم ظهرت بمصر أثناء العهد العثماني بمناسبة طواف الكسوة استعدادا لخروج قافلة الحج، حيث أمر الباشا السيد محمد الشريف سنة 1004 هـ/1596 الشرفاء بوضع العمامة الخضراء والسير أمامه[47]. وأثارت العمامة الخضراء إثر ظهورها جدلا وسط النخبة العالمة كغيرها من الأمور المستحدثة، حيث استحسنها البعض من المتحمسين للأشراف فقط ونظموا فيها عدة أشعار مثلا الأديب شمس الدين محمد بن إبراهيم الدمشقي والشيخ أبو السعود العمادي والفقيه الصبان والشيخ بدر الدين بن حبيب وغيرهم[48]. ويرى الإمام جلال الدين السيوطي أن "العلامة الخضراء" «...ليس لها أصل في الشرع ولا في السنة ولا كانت في الزمن القديم...»، وهي بدعة مباحة لجميع "أحفاد النبي" الذين تميزوا بها عن غيرهم. لكنه لا يجوز منع «...من أرادها من شريف وغيره...» أو إلزام الناس بها لأنها تفتقد إلى سند شرعي صريح[49]. لكن بعض الفقهاء (مثلا شهاب الدين بن جابر الأندلسي) وحتى بعض أنصار "الإصلاح" الديني أثناء القرن التاسع عشر لم يحفلوا بهذا «...الطراز الأخضر...» الذي يتناقض حسب زعمهم مع «...نور النبوة في رسوم

---

44 هنالك عدة آيات قرآنية وأحاديث مأثورة عن الرسول تمجد ذلك اللون مثلا : القرآن، سورة الكهف، الآية 31، سورة الإنسان، الآية 21؛ البخاري، **ن. م.**، ج 3 ص 213-214 باب 37، ج 4 ص 229-230 باب 19، ج 7 ص 200-201 باب 51، ج 8 ص 75 باب 19؛ ابن ماجة، **ن. م.** ، ص 702-705 : باب صفة الجنة.

45 اتخذ علي بن موسى الكاظم آنذاك اسم الرضا من آل محمد، وكان ذلك القرار خطوة جريئة من الناحية السياسية لاحتواء المعارضة العلوية. لكنه أثار معارضة غالب أهل بغداد وأمراء البيت العباسي الذين رتبوا في 28 ذي الحجة 201 هـ/17 جويلية 817 عملية الإطاحة بذلك الخليفة. الطبري، **ن. م.**، ج 2 ص 139 وما يليها ؛ الكتاني الحسني، محمد بن جعفر، **الدعامة لمعرفة أحكام سنة العمامة**، دمشق، 1342 هـ، ص 95 وما يليها.

46 ابن إياس، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، القاهرة 1311 هـ، ج 1، ص 277؛ دده، علي، **محاضرات الأوائل ومسامرات الأواخر**، المكتبة الوطنية بتونس، مخطوط رقم 13046 ورقة 57، 87-88. قال الأديب شمس الدين محمد بن إبراهيم الدمشقي ما نصه :

أطراف تيجان أتت من سندس   خضر بأعلام على الأشراف
والأشرف السلطان خصصهم بها   شرفا ليعرفهم من الأطراف ...الخ

47 الإسحاقي، **أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول**، القاهرة، 1311 هـ، ص 164؛ دائرة المعارف الإسلامية، ج 13 : مادة شريف، ص 273.

48 الهيتمي، **ن. م**، ص 140؛ الصبان، **ن. م.**، ص 78-79 ؛ **دائرة المعارف الإسلامية**، ج 13 : مادة شريف، ص 272-273... الخ. يقول الشيخ بدر الدين بن حبيب حسب ما جاء في دراسة ابن الخوجة حول "العمامة الخضراء" (**ن. م**، ص 314) ما نصه :

عمائم الأشراف قد تميزت   بخضرة رقّت وراقت منظرا
وهذه إشارة أن لهم   في جنة الخلد لباسا أخضرا.

49 السيوطي، **ن. م.**، ص 11-12.

وجوههم...»، واعتبروا أن فاقدي الشهرة هم الذين يحتاجون لتلك العلامات أو الشعارات المميزة حتى ينحتوا مكانتهم الاجتماعية ويعرفهم الناس علما أن الصنّاع والباعة المتجولين كانوا يلبسون تلك العمامة الخضراء بمدينة اسطنبول[50].

والمهم أن أشراف البلاد التونسية تعودوا أثناء العصر الحديث على وضع العمامة أو "الزمالة" الخضراء خصوصا قبل نهاية القرن الثامن عشر، والراجح أنها انتشرت في صفوفهم منذ ستينات القرن السادس عشر رغم أننا نجهل النقاش الذي قد يكون رافق إقرارها[51]. فقد اعتبروا في جملتهم خضرة القلنسوّة مؤشرا لتباينهم مع الآخرين لأنها «...علامة على شرفهم...» وبركتهم ورمزا لهويتهم "المقدسة" أو «...التحاقهم بالنسب الزكي...»، علما أن بعضهم حرصوا على التمايز حتى بعد الوفاة بفضل الشواهد الخضر التي تتوج أحيانا قبورهم وأضرحتهم[52]. والراجح أن سرعة انتشارها منذ سنوات 1560 كانت ردة فعل تجاه الفئات الاجتماعية المهيمنة خاصة إثر احتلال العثمانيين للبلاد التونسية، لأن "البَلْدِية" و"الأتراك" والكرغليين والأندلسيين أولوا عناية زائدة للمظاهر الخارجية خصوصا في ملابسهم ومراكيبهم سواء بالحاضرة أو المدن والقرى الداخلية[53]. لكن ظاهرة التعمّم لم تكن بمعزل عن التحولات الاقتصادية التي عرفتها الإيالة في العهد العثماني، حيث اتخذت بعدا آخر منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر مثلما سنبينه لاحقا.

واتخذت الإسامة عند هذه الجماعة طابعا مميزا مثلما هو الحال لدى طوائفهم ببقية أنحاء المجال العربي-الإسلامي، لأنها شكلت في نظرهم مجالا آخر لإثبات هويتهم واستمرارية تعلقهم بالجذور. ولهذا فإن مسألة اختيار اسم المولود الجديد كانت تحظى باهتمام الأبوين وبقية أفراد العائلة، وكان الشرفاء خاصة منهم كبار السن متشبثين بكل ما يعبر عن أصولهم الفاضلة أي الرسول وآل بيته وكذلك الخلفاء الراشدين[54]. فهنالك أسماء محددة تتواتر داخلهم سواء بالنسبة للإناث أو الذكور، وهي تتمثل أساسا في الأسماء الدالة إما على الرسول وصفاته أو على نسائه وبناته وأبنائه وقرابته. فهم يطلقون بكثرة على أبنائهم الذكور اسم محمد وأحمد والمختار والأمين والطيب ومصطفى وبشير والصادق أو القاسم والطاهر وحمزة وعباس وحسن وحسين وغيرها من الأسماء المحمّدة ، بينما تنتشر بصفة

---

50 دده، مخ 13046 ورقة 88؛ مخلوف، ن. م، ص 390 هامش رقم 1. راجع كذلك : ابن الخوجة، "العمامة الخضراء"، ن. م.، ص 314-315.

51 أرشيف وزارة أملاك الدولة، عقود أوقاف نقابة الأشراف : ملف رقم 2؛ الحشايشي، ن. م، ص 279؛ السنوسي، ن. م، ج 4 ص 40؛ ابن الخوجة، "العمامة الخضراء"، ن. م.، ص 315-316 ؛ المكني، ن. م.، ص 50-51.

52 مخلوف، ن. م، ص 390 : ترجمة 1560 ؛ ابن الخوجة، "العمامة الخضراء"، ن. م.، ص 314-315.

53 ابن أبي دينار، ن. م، ص 301-302، 304؛ ابن يوسف، المشرع الملكي، ن. م.، ورقة 182؛ الحشايشي، ن. م، ص 174-176، 279؛ المكني، ن. م.، ص 48، 50-51؛
Ben Achour M.-A., « Les signes extérieurs de la notabilité citadine au début du siècle à Tunis », in *Bourgeoisies et notables dans le monde arabe (XIXe et XXe siècle)*, Actes des colloques mai 1990 et mai 1991 à Grasse, in *Cahiers de la Méditerranée*, n° 45, p. 105-116.

54 أ. و. ت.، دفتر 923 ص 12-20؛ المكني، ن. م.، ص 88-89. راجع أيضا : السعداوي، "التحولات العمرانية والبشرية بمدينة باجة..."، **المجلة العربية للدراسات العثمانية**، عدد 33، سبتمبر 2006، ص 142.
Nassiet, M., « Nom et blason. Un discours de la filiation et de l'alliance (XIVe-XVIIIe siècle) », in *L'Homme*, XXXIV, vol. 1, 1994, p. 5-30. Voir aussi : Sublet J., *Le Voile du nom. Essai sur le nom propre arabe*, Paris, 1991.

خاصة أسماء خديجة وعائشة وحفصة وآمنة وفاطمة (أو فاطمة الزهراء) وزينب ورقية وأم كلثوم في صفوف نسائهم وبناتهم[55].

ويرجع هذا التهافت الكبير على تلك الأسماء إلى هاجس الانتماء لآل البيت والرغبة في السير على نهجهم، لأنهم يسعون إلى إبقاء أسماء أسلافهم حية داخل الحومة ومسموعة بين الناس رغم التقادم. والراجح أنهم عملوا بالأقوال المتعددة المتواترة عن الرسول محمد، مثلا «...أحب الأسماء إلى الله ما سمي به...» أو «...أحب الأسماء إلى الله ما عبّد وما حمّد...» أو «...الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة وأبوهما خير منهما...» أو «...أحب أهلي إلي من قد أنعم الله عليه وأنعمت عليه أسامة بن زيد (...) ثم علي بن أبي طالب...»[56]. وتؤكد وثائق الأرشيف الوطني والتراجم أن اسم محمد يتبوأ المرتبة الأولى بين الذكور، رغم أن العائلات كانت تستخدم أيضا بقية الأسماء المحمّدة أي أحمد وحمودة وحميدة ومحمود. وكان هذا الاسم حاضرا لدى كافة الأسر الشريفة التي تتبرك باسم جدها النبي وتعتبره مثل باقي المسلمين أفضل أسماء الخليقة وأطهرها على الإطلاق، وللدلالة على ذلك نذكر مثلا محمد بن محمد جاء بالله أو محمد بن محمد الحسيني أو محمد بن محمد الغزال قلح أو محمد بن محمد عطاء الله وغيرهم[57].

وكان أرباب العائلات الحاملين لتلك الأسماء حريصين بدورهم على منحها لأبنائهم وأحفادهم، وهو ما يفسر أحيانا تواتر نفس الاسم لدى الابن والأب والجد مثلا الفقيه محمد بن محمد بن محمد صدام (ت. 1204 هـ) الذي كان مفتيا أو الشيخ محمد بن محمد ابن الحاج محمد بن قاسم العلاني الأنصاري (ت. 1352 هـ/1933) الذي تولى في النصف الثاني للقرن التاسع عشر خطة الإشهاد والإفتاء ثم القضاء[58]. وتفيد سجلات "الإعانة" أن اسم محمد يتكرر أكثر من مرة وبالطريقة ذاتها داخل بعض العائلات الشريفة، مثلما هو الحال بالنسبة لأسرة العلاني الحريصة دائما على ذكر لقب "الأنصاري" وغيرها. فمثلا أنجب التاجر الشريف محمد بن إبراهيم بن محمد العواني (ت. أواخر 960 هـ/1553) ابنا سماه محمدا وصار تاجرا فيما بعد وتزوج من المسماة معزيزة (أي أم العز) بنت المرابط محمد الحضرمي القديدي، وأنجبت له هذه الأخيرة قبل وفاته (ت. شوال 975 هـ/1568) بنتين وثلاثة أولاد أحدهما أبا القاسم والآخران لهما اسم محمد[59]. ونعثر أحيانا على نفس الظاهرة حتى بالنسبة للأسرة الضيقة التي تلجأ إلى إضافة كلمة الأصغر أو الأوسط أو إحدى الصفات للتمييز بين أبناءها الذين لهم نفس الاسم، فعلى سبيل المثال كان للشيخ علي الحليوي سنة 1280 هـ أربعة أبناء بالغين أحدهم يدعى أحمد والبقية يحملون كلهم اسم محمد[60].

---

[55] أ. و. ت.، دفتر 923 ص 12 وما يليها؛ دده، **ن. م.**، ورقة 90-91؛ الصبان، **ن. م.**، ص 66-86.

[56] الترمذي، **سنن الترمذي**، اسطنبول، 1981، ج 5 ص 678 : كتاب المناقب، حديث رقم 3819 ؛ ابن ماجة، **ن. م.**، ص 33 : حديث رقم 118 ؛ مسلم، **صحيح مسلم**، اسطنبول، 1981، المجلد الثاني، كتاب فضائل الصحابة، ص 1870-1875.

[57] أ. و. ت.، دفتر 923 ص 12، 14، 18. راجع أيضا : دده، **ن. م.**، ورقة 80.

[58] ابن أبي الضياف، **ن. م.**، ج 7 ص 25 ؛ الجودي، **ن. م.**، ص 190. راجع أيضا : ترجمه محمد ابن المفتي محمد ابن المفتي محمد ابن المفتي الحاج محمد ابن القاضي أبي بكر بن أبي الطيب صدام (ت. محرم 1235 هـ/نوفمبر 1819) في كتاب : ابن أبي الضياف، **ن. م.**، ج 7 ص 117 ؛ الكناني، تكميل، **ن. م.**، ص 155-157 ؛ الجودي، **ن. م.**، ص 180.

[59] هنالك تضارب حول تاريخ وفاة التاجر محمد بن محمد العواني إذ ورد في بعض العقود أن توفي في شوال 975 هـ/1568، بينما يفيد عقد آخر أن كان على قيد الحياة في ربيع الأول 1002 هـ/ديسمبر 1593. والمهم أن ولداه أن أبا القاسم وشقيقه محمد توفيا قبل أبيهما، ولذلك ورثته عند وفاته زوجته معزيزة وابنه محمد الأصغر وأختاه أمَة الحق ولطيفة. راجع : ابن عظوم **ن. م.**، ج 3 ص 247-249، ج 9 ص 381-384.

[60] أ. و. ت.، دفتر 923 ص 12، 15 18. نعثر على نفس الظاهرة في ذلك الوقت بقرية مساكن، وهي لا تزال شائعة لحد اليوم داخل بعض العائلات.

بينما تنتشر أسماء آمنة وخديجة وعائشة وفاطمة وزينب ورقية ولطيفة وعزيزة وحفصة بصفة كبيرة بين نسوة الشرفاء وبناتهن، إضافة إلى الأسماء المشتقة من أسماء الله الحسنى مثلا أمَة العزيز وأم العزّ وأمَة اللطيف بنات العدل قاسم حفيد الفقيه محمد بن خلف الأنداري (ت. قبل 1582) أو قريبتهم رحمونة ابنة القارئ عمر بن عمهم الفقيه محمد[61]. وتحظى بعض الأسماء بمكانة مرموقة لدى كافة الأسر لأنها تذكر الجميع بصفات الخالق وزوجات النبي وخاصة ابنته المدللة فاطمة الزهراء، علما أن هذه الأخيرة منحت في الواقع صفة الشرف لغالبية أشراف المجال العربي الإسلامي عن طريق ابنيها الحسن والحسين وذرّيتهما[62]. واشتهر أعيان الشرفاء منذ بداية العصر الحديث باستخدام أسماء تبدو فريدة لبعض بناتهم، ولعلهم أرادوا ترسيخ انتماءهم لآل البيت وإثبات رفعة نسبهم. واعتمد العوانيون هذه التسميات بصفة مبكرة مثلا اسم "ستّ الأشراف" ابنة السيد محمد بن إبراهيم بن محمد العواني المذكور آنفا أو "أمَة الحق" ابنة شقيقها محمد، كما كانت أسماء "أمَة الواحد" و"أمَة الرحمان" ومائسة متداولة داخل عائلة الأنداري منذ أواخر القرن السادس عشر[63].

وتأتي أسماء الخلفاء الراشدين الأربعة (أي أبوبكر وعمر وعثمان وعلي) في المرتبة الثانية، وهي تتقدم كثيرا على أسماء بعض الأنبياء مثلا إبراهيم وصالح. ويعود ذلك إلى أهمية حضور أولئك الخلفاء في الذاكرة الجمعية ما داموا من أوائل صحابة الرسول ولهم دور كبير في التاريخ الإسلامي سواء زمن الدعوة أو بعدها[64]. واستخدم أشراف القيروان كغيرهم من سكان البلاد بعض أسماء الله الحسنى وما يتبعها من أسماء معبدة طلبا لليمن والبركة والخير، مثلا كريم ولطيف ورحيم وحفيظ أو عبد الله وعبد الرحمان وعبد الحفيظ وعبد القادر وسعد الله وعبد العالي وعبد السلام وعبد اللطيف وغيرها[65]. وكانت الأسماء المرتبطة ببعض الأشهر القمرية (خاصة منها رمضان ورجب) قليلة التداول داخل حومة السادات، واستخدم ألئك السكان أيضا بعض الأسماء العادية الشائعة مثلا خليفة وبكّار وسعد وسعيد وفرج والفايز وعبيد وسالم وعميرة والبدوي وغيرها[66]. وتبدو أسماء أئمة المذاهب السنية ومشاهير زعماء الطرق الصوفية شبه مغيبة بالحي المذكور في سنوات 1860 باستثناء اسم الإمام مالك بن أنس (ت. 179 هـ/796) والولي أبو الحسن الشاذلي (ت. 656 هـ/1258) اللذين ورد ذكرهما باحتشام كبير، ولعل هذا العزوف يرجع إلى عدم ارتباطهم الدموي بالنبي من جهة واعتزاز ذوي الأنساب بزوايا أسلافهم ومقامات مدينتهم من جهة أخرى[67].

---

[61] مسلم، ن. م.، كتاب فضائل الصحابة، باب 15 ص 1902-1906؛ الهيتمي، ن. م.، ص 188-206 ؛ ابن عظوم، ن. م.، ج 8 ص 264، 271، ج 10، ص 76 ...الخ.

[62] الصبان، ن. م.، ص 66-67، 77-82؛ ابن عظوم، ن. م.، ج 3، ص 247-249، ج 5، ص 43، ج 8، ص 40، 264-265 ...الخ.

[63] تزوجت "أمَة الحق" المدعو محمد بن عمر اللبني، بينما تزوج المسمى عبد الواحد بن عبد القادر بن توفيق الحنضلي بعمتها "ستّ الأشراف" وأنجبت بنتين هما وحّادة وأمَة العظيم. راجع : ابن عظوم، ن. م.، ج 3، ص 247-248، 252، ج 8 ص 264، ج 9 ص 381.

[64] البخاري، ن. م.، ج 4 كتاب الأنبياء ص 104-138، كتاب فضائل الأصحاب ص 188-221 ؛ ابن ماجة، ن. م.، ص 29-40 : باب فضائل أصحاب رسول الله؛ مسلم، ن. م.، كتاب فضائل الصحابة ص 1854-1874، 1909-1947 ؛ دده، ن. م.، ورقة 27-28، 53-55؛

[65] أ. و. ت.، دفتر 923 ص 4، 6، 12-13، 15-16.

[66] أ. و. ت.، دفتر 923 ص 12-20.

[67] أ. و. ت.، دفتر 923 ص 9، 7، 16.

وبالتالي يمكن القول إن مدونة الأسماء لدى جماعة الأشراف انحصرت في الأسماء المحمّدة والأسماء المعبدة وأسماء الخلفاء الراشدين خاصة منهم علي بن أبي طالب، بينما شكلت بقية الأسماء رغم تنوعها نسبة ضئيلة حتى كادت أن تتحول إلى نشاز داخل بيوت حومة السادات وأزقتها وساحاتها العامة. ولا تعتبر المحافظة على هذه المدونة الاسمية الضيقة انغلاقا أو تقوقعا على الذات، لأن فائدة النسب تتمثل في «...الالتحام الذي يوجب صلة الأرحام حتى تقع المناصرة والنّعرة...» حسب قول ابن خلدون[68]. فهي عملية إحياء متجددة للجذور التاريخية حتى إن كانت وهمية ومصطنعة، وذلك لتأصيل الذات وتثبيت الهوية داخل منظومة اجتماعية لا تؤمن إلا بالرمزية والقيم العشائرية والمكانة بمفهومها الواسع. وتعكس هذه المدونة في حد ذاتها ذاكرة المجتمع وتصوراته، لأن نفس الأسماء هي التي كانت شائعة لدى الفئات الاجتماعية الأخرى مثلا "البلْديّة" وعامة الأهالي وحتى لدى العبيد[69].

ب . *الأشراف و هاجس زيارة الحرَميْن :*

أعطى أشراف القيروان أهمية كبرى للحج حتى كادوا أن يحولوه إلى واجب ديني على كافة المسلمين، لأن زيارة الحرمين الشريفين وأداء المناسك كانت حلما يراود الجميع في ذلك العصر. ونوهوا بهذه الفريضة وأولوا عناية كبرى لزيارة قبر جدهم النبي، علما أن بعض شرفاء الإيالة ألفوا أشعارا للتعبير عن مزايا الحج وتشوقهم إليه. ويتطلب القيام بهذا الركن الخامس في الواقع استعدادا خاصا نظرا لارتفاع كلفته وطول مدة الرحلة، وهو ما يفسر أن الحج كان يعدّ في ذلك الوقت من علامات الوجاهة والنفوذ داخل المجتمع[70]. وتفيد الوثائق المتأخرة أن أداء تلك الفريضة يستوجب قبل كل شيء الحصول على إذن بالسفر من المخزن، حيث يقدم المعنيون لأجل ذلك مطالبهم كغيرهم من السكان بواسطة نقيبهم أو شيخ الحومة إلى الباي أو وزيره الأكبر. فعلى سبيل المثال قدم الشيخ أحمد سعد الله في شهر شعبان 1280 هـ/جانفي- فيفري 1864 قائمة بها تسعة أنفار من حي الأشراف «...قاصدين حج بيت الله الحرام وزيارة قبر...» النبيّ على طريق مرسى المنستير، مثلا الحاج أحمد بن محمد صدام وعلي المخينين المساكني وآمنة بنت قاسم الباجي وغيرهم[71].

وكان يوم سفر الحجاج مناسبة مشهودة بالنسبة لأهل القيروان، علما أن القايد هو الذي ينسق عادة مع شيوخ الأحياء ونقيب الأشراف ترتيبات خروج الموكب وتوديع الحجيج. وكان القيروانيون يقصدون البقاع المقدسة سواء عن طريق البحر عبر مرافئ سوسة والمنستير، أو يسافرون برا مع قافلة الحج التي تأتي من الحاضرة. وكانت هذه القافلة الكبيرة تحت إشراف شيخ الركب الذي تعينه سلطات قصر باردو، وهي تجتمع بقافلة الحجاج المغاربة التي

---

[68] ابن خلدون، **ن. م.**، ج 1 ص 138. راجع أيضا : دده، **ن. م.**، ورقة 79-84 ؛ الصبان، **ن. م.**، ص 57-66.

[69] أ. و. ت.، دفاتر "الإعانة" ودفاتر "القانون" مثلا : دفتر 622، دفتر 624، دفتر 629، دفتر 634، دفتر 644، دفتر 1656، دفتر 1658، دفتر 1660 ...الخ ؛ الحشايشي، **ن. م.**، ص 365-366 ؛ السعداوي، "التحولات العمرانية والبشرية بمدينة باجة..."، **ن. م.**، عدد 33، سبتمبر 2006، ص 142-143 ؛ عبد الجليل التميمي، "عتق العبيد وعددهم في منتصف القرن 19 بإيالة تونس"، **المجلة التاريخية المغاربية**، عدد 39-40، تونس 1985، ص 590-596.

[70] محمد بن أحمد بن علي الشريف السوسي، **ديوان شعر**، المكتبة الوطنية بتونس، مخطوط رقم 15844 ورقة 5-13؛ ابن أبي الضياف، **ن. م.**، ج 2، ص 47؛

Raymond A., « Tunisiens et Maghrébins au Caire au XVIIIe siècle », in *C.T.*, 2ème et 3ème trimestre 1959, p. 336-344.

[71] بقية العازمين على الحج كلهم "برانية" وغالبهم من صفاقس، مثلا عمر بن محمد اللوز القيرواني وزوجته حليمة بنت سالم ابن الزين وابن أخيه محمد بن سعد ومحمد بن الحاج محمد اللوز الصفاقسي. راجع : أ. و. ت.، **السلسلة التاريخية، صندوق 17 ملف 187 وثيقة 27** : 20 شعبان 1280 هـ. راجع أيضا بنفس الملف: وثيقة 32 : 9 رمضان 1280 هـ، وثيقة 44 : 24 جمادى الثانية 1281 هـ.

تتبع طرقاتها ومحطاتها المعروفة[72]. ولم يتردد حكام الإيالة التونسية منذ العهد العثماني الأول في استغلال تلك المناسبة لاستمالة الأشراف، حيث عينوا بعض "ذرّية فاطمة البتول" لقيادة قافلة الحج وحمل ريع أوقاف الحرمين الشريفين أو "الصرّة". ويعدّ ذلك الإجراء في الواقع تكريما لكافة أشراف البلاد التونسية، وهو أيضا اعتراف رسمي بفضل السادات القيروانيين لاسيما أبناء العائلات الكبيرة[73].

وفي هذا الإطار العام فإن الباي مراد الثاني (1666-1675) عيّن في آخر عهده المفتي القيرواني محرز بن هندة البلوي لقيادة قافلة الحج، وكان هذا الفقيه الشريف آنذاك مسئولا عن الزاوية الصحابية وهو معدود من أعيان رجال الدولة[74]. وسافر الحاج عمر المرابط الغرياني «...بركب الحجاج من القيروان...» سنة 1180 هـ/1766-1767 «...وحصل بذلك شهرة وعناية...»، كما أن محمود باي (1814-1824) عيّن يوم عيد الأضحى عام 1238 هـ/18 أوت 1823 الشريف محمد بن عبد الملك العواني «...أميرا على الحجاج...»[75]. ويستوجب العرف أن شيخ الركب عند تعيينه يحضر إثر صلاة العيد موكبا يتم فيه «...ضرب التارية في صحن جامع الزيتونة...»، ثم يتجه ذلك الموكب إلى قصر باردو ويدور «...بها الأماكن المعظمة، ومعها صناجق من مقامات بعض الأولياء (...) تشويقا للناس، لتكثر رفقته...» حسب قول ابن أبي الضياف[76].

الحجاج داخل حومة الأشراف	الحجاج داخل حومة الأشراف
الحاج محمد بن الحاج محمد مدد	الحاج عمر بن قاسم عدوان الوكيل العمومي بالقيروان
الحاج محمد بن الحاج محمد العلاني	ابنه الحاج علي في عصمة أبيه وفقير (1)
الحاج علية بن الحاج محمد العلاني	الحاج محمد بن عميرة
الحاج قاسم بن الحاج محمد العلاني الأنصاري	ابنه الحاج العيوني
الحاج حمودة بن الحاج يوسف الصيد	الحاج محمد بن الحاج عمر النجار
الحاج مالك بن عبد الحفيظ الغرياني	ابنه الحاج محمد
الحاج احمد القرقاط بن عمر بن ؟	الحاج محمد بن الحاج محمد طعم الله
الحاج بوبكر بن محمد بن محمد المزقيري	أخوه الحاج عمر

---

[72] العياشي، **رحلة العالم العلامة الشيخ سيدي عبد الله العياشي**، مخ 18529 ورقة 9-15، 29، 32-39، 42-43 ؛ ابن يوسف، ن. م.، ورقة 175 ؛ ابن أبي الضياف، ن. م.، ج 7، ص 47؛ محمد بن الخوجة، "الصرة الموجهة من تونس إلى الحرمين الشريفين"، **صفحات من تاريخ تونس**، تقديم وتحقيق حمادي الساحلي والجيلاني بن الحاج يحيى، بيروت، 1986، ص 264-265.

[73] ابن أبي دينار، ن. م.، ص 251؛ ابن الخوجة، "الصرة..."، ن. م.، ص 259-260، 263، 265-266؛ العجيلي، التليلي، **أوقاف الحرمين الشريفين بالبلاد التونسية (1731-1881)**، تونس، 1998، ص 119-130.

[74] ابن أبي دينار، ن. م.، ص 251؛ الجودي، ن. م.، ص 147؛ العجيلي، ن. م.، ص 119-121؛
Bergaoui S., « L'évolution d'un espace de médiation sociale : la Zâwya Sahâbiyya de Kairouan à l'époque moderne », in *Studia Islamica*, 86, 1997/2, p. 110, 114.

[75] ابن أبي الضياف، ن. م.، ج 3، ص 143، ج 7 ص 47؛ الكناني، ديباجة، ن. م.، ورقة 21؛ ابن الخوجة، "الصرة..."، ن. م.، ص 263-264؛ العجيلي، ن. م.، ص 119-154.

[76] ابن أبي الضياف، ن. م.، ج 3، ص 143. يعرف المؤلف في نفس الصفحة عادة "ضرب التارية" بقوله : «...التارية في العرف طبل من نحاس على شكل قصعة، يضربه الضارب بعقال بعير، ويترنم بنغمة حجازية بأبيات موزونة، في التشوق إلى بيت الله وحرم رسوله، ويذكر تلك المعالم المعظمة والمنازل الكريمة (...) وهذه عادة قديمة في هذا القطر...».

الحاج حميدة بن قاسم بن الأصفر	أخوهما الحاج إبراهيم
الحاج الطيب بن الحاج محمد الشريف	الحاج محمد بن علي دحمان
الحاج محمد بن محمد بن قاسم بن الخامسة	الحاج أحمد بن خلف الله زوقار
الحاج محمد بن عمر بن الحاج علي الشابي	الحاج محمود بن علي شلغم *
الحاج أحمد بن محمد ذريوة *	الحاج عمر بن عمر المحرصي *
الحاج حمودة بن علي القسادري *	الحاج محمد بن محمد الكشوا *
الحاج محمد بن الحاج علي البكوش *	الحاج سعيد بن علي الطيب * *
الحاج محمد بن احمد كشكش (1)	الحاج حمودة بن محمد الفاسي (1) * * *
الحاج أحمد بن محمد الكعبي (1)	الحاج أحمد بن علي بوغابة (1)
الحاج محمد بن قاسم بن محمد (1)	الحاج قاسم بن علي زعرور (1)
الحاج محمد بن الحاج محمد بن حليمة (1)	الحاج سعيد السويسي (1)
الحاج عبد الرحمان مالوش (1)	الحاج علي بشير (1)
الحاج قاسم بن احمد عزوز (1)	الحاج محمد بن محمد الحشي (1)
الحاج قاسم بن محمد بن سعد (2)	الحاج محمد بن الحاج محمد المشري (2)
الحاج محمد بن محمد الغزال قلح (2)	الحاج سالم بن الحاج يوسف الصيد (2)
الحاج محمد بن الحاج بكار الصيد (2)	الحاج عبد الكريم بن قاسم بن البدوي الغرياني (2)
الحاج محمد بن علي بوشربية (2)	الحاج سالم بن سيدي عامر (2)

جدول 1 : سكان حومة الأشراف والحج في سنوات 1860. (المصدر : دفتر 923 ص 12-19)

* برانية من صفاقس، * * براني، * * * مغربي، (1) فقير، (2) مسرّح من الخدمة العسكرية.

ويفيد تعداد سنة 1280 هـ أن حومة السادة الأشراف ضمت 50 حاجا أي ما يعادل نسبة 14,92% من الذكور البالغين المقيمين بها، وهي نسبة مرتفعة إذ ما اعتبرنا عدد النسوة اللاتي قمن بأداء تلك الفريضة. ويظهر من الإحصائية السابقة أن هنالك حجاجا ينتمون إلى العائلات القيروانية الكبيرة، مثلا الحاج مالك بن عبد الحفيظ الغرياني والحاج قاسم بن الحاج محمد العلاني الأنصاري والحاج الطيب بن الحاج محمد الشريف والحاج عبد الكريم بن قاسم بن البدوي الغرياني وغيرهم[77]. وهنالك العديد من الحجيج بهذا الحي الذين لا ينتمون إلى فئة الأشراف، لاسيما الذين استقروا حديثا وتطلق عليهم الوثائق عبارة "البرانية". ويمثل الحجاج الغرباء الثمانية نسبة 16% من المجموع مثلا الحاج حمودة بن محمد الفاسي، وينحدرون في غالبهم (أي 6 حجاج) من صفاقس مثلا الحاج محمد بن محمد الكشو والحاج أحمد بن محمد ذريوة والحاج محمود بن علي شلغم وغيرهم[78].

ولا توضح الوثائق المعتمدة الانتماء المهني لغالبية حجاج حي الأشراف أي 94% من المجموع، حيث اكتفت بذكر نشاط ثلاثة منهم فقط لأن غاية التعداد هي ضبط عدد الذكور البالغين وتحديد وضعيتهم أمام ضريبة "الإعانة".

[77] أ. و. ت.، دفتر 923 ص 12-13، 19.
[78] أ. و. ت.، دفتر 923 ص 20.

ويبدو أن رواتب بعض الخطط المخزنية أو بعض الأنشطة الحرفية كانت حتى خمسينات القرن التاسع عشر تخول لأصحابها توفير نفقات الحج، مثلما هو الحال بالنسبة للحاج حمودة بن علي القسادري أصيل صفاقس أو الحاج عمر بن قاسم عدوان الذي كان يشغل سنة 1280 هـ خطة وكيل عمومي بالقيروان[79]. كما أن بعض أفراد الجيش النظامي أدوا فريضة الحج قبل تسريحهم من الخدمة وكونوا 16% من حجاج الحومة المذكورة، مثلا الحاج قاسم بن محمد بن سعد والحاج محمد بن الحاج بكار الصيد والحاج محمد بن علي بوشربية والحاج محمد بن الحاج محمد المشري[80].

وحظيت هذه الجماعة عموما باحترام كبير لدى رجال المخزن وأعيان الناس، إذ كانوا يتوددون لأفرادها ويهادونهم أثناء المناسبات ويحبّسون بعض أملاكهم على زواياهم. فمثلا أوصى النجار بالطيب القفيفي بمنح «...ثلث ما يخلّفه موروثا عنه قليل الأشياء وكثيرها، ربعا وغيره ما علمه وما لم يعلمه لأبي القاسم ابن المعلم محمد بن بلقاسم بن أبي هاها الرعيني ينفذ له بعد وفاته...»، وتمت هذه الوصية في أواخر شوال 996 هـ/منتصف سبتمبر 1588[81]. ولم يكن الأشراف في عزلة عن بقية الفئات الاجتماعية رغم ما يقال أحيانا عن استعلاء وكبرياء أعيانهم، لأن الأعياد الدينية (خاصة المولد النبوي) والأحداث السياسية ومشاغل الحياة اليومية المتنوعة (المعاملات، قضاء شئونهم الخاصة، الأفراح، المآتم) دفعتهم إلى الاندماج داخل النسيج الاجتماعي. ولا ننسى «...أن الأشراف هم الذين يغسلون الملوك والوزراء وأعيان الحاضرة...» حسب العادة الجارية، ويؤكد الحشايشي أنهم كانوا «...يلحدونهم في قبورهم تبركا لعظيم جاههم عند الله...»[82].

وكان هؤلاء الأشراف كأبناء طائفتهم عنصرا فعالا في تهدئة الخواطر وتسوية النزاعات وعقد المصالحات بين السكان سواء داخل أحياء مدينة القيروان أو حتى وسط مجالها الفلاحي، لأن جميع الحضر والريفيين يبجلونهم ويوقرونهم ويستجيبون لطلباتهم ولا يرفضون في العادة وساطتهم. وبالتالي ليس غريبا أن تشير تقارير الاستخبارات الفرنسية في سنوات 1880 إلى أهمية رموز الأشراف، مثلا محمد بن بكار صدام وقريبه حمودة بن محمد وحسونة بن محمد بوهاها. وأكد عملاؤها على ضرورة التعامل بحذر مع آل العواني خاصة منهم النقيب الحاج حمدة، نظرا لتأثيرهم الكبير في ذلك الوقت على آراء الناس وتحديد مواقفهم وتحركاتهم[83]. ولم تكن هذه الجماعة في عزلة أو قطيعة عن بقية الفئات الاجتماعية، خاصة أنها حظيت باحترام المخزن والأعيان الذين يتوددون لأفرادها ويهادونهم ويحبسون بعض أملاكهم على زواياهم ومساجدهم. ولكن ما هي صلة أشراف القيروان بآليات الهيمنة وأسباب النفوذ أثناء العصر الحديث ؟

---

[79] أ. و. ت.، دفتر 923 ص 12، 20.

[80] أ. و. ت.، دفتر 923 ص 18-19.

[81] ابن عظوم، ن. م.، ج 5، ص 159-160. أكد صاحب "كتاب العبر" أن «...كثيرا من الفقهاء وأهل الدين والعبادة، إذا اشتهروا حسن الظن بهم، واعتقد الجمهور معاملة الله في إرفادهم (...) أسرعت إليهم الثروة...»، حيث يصبحون «...مياسير من غير مال مقتنى، إلا ما يحصل لهم من قيم الأعمال التي وقعت المعونة بها من الناس لهم...». راجع : ابن خلدون، ن. م.، ج 1 ص 415. وكذلك : بيرم الخامس، **كتاب صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار**، مصر، 1303 هـ، ج 2، ص 17، 123.

[82] الحشايشي، ن. م.، ص 279. راجع أيضا : ابن أبي دينار، ن. م.، ص 307؛ ابن أبي الضياف، ن. م.، ج 4، ص 53-55.

[83] ابن يوسف، ن. م.، ورقة 77؛ ابن أبي الضياف، ن. م.، ج 5، ص 141-142؛ المكني، ن. م.، ص 43-44، 58؛ *Archives M.A. E.* (*Nantes*), Notice des Tribus, 69 : Notice des Tribus de Kairouan, folio 30, 35, 65, 80-87.

1- الأشراف من فضل العلم و بركة التزهد إلى نعمة المخزن

يبدو أن الشريحة العليا للجماعة المدروسة لم تكتف بشرف النسب إذ عملت على دعم مركزها الاجتماعي ونفوذها الاقتصادي، نظرا للتنافس القائم بين مكوناتها حول الخطط وامتلاك الأراضي ومشاريع التجارة. وحاربت تلك النخبة الاجتماعية بأسلحة عصرها اعتمادا على وسائل الهيمنة المتاحة لتوسيع دائرة إشعاعها، وهي لا تختلف في ذلك الشأن عن بقية العائلات الكبيرة بالمدينة التي كانت حريصة على ترسيخ دورها في صناعة القرار المحلي والتواصل مع صناع القرار بعاصمة الإيالة.

أ . الأشراف وفضل العلم

عمل أعيان الأشراف على تعليم أولادهم بمساجد القيروان وزواياها، علما أن تلك المدينة بها عدة مؤسسات تعليمية مثلا الجامع الأعظم ومدرسة محمد باي والزاوية الصحابية وزاوية الوحيشي والزاوية العوانية[84]. وكان فقهاء البيوت العلمية يشرفون على تعليم صغارهم أول الأمر، ثم يوجهونهم لمتابعة الدروس التي يؤمنها بعض العلماء المشهورين. وفي هذا الإطار أخذ الفقيه محمد بن أبي بكر صدام (ت. ربيع الأول 1262 هـ/مارس 1846) العلوم «..عن أبيه عالم عصره، وعن عمه، وعن الشيخ (...) عمر بوحديبة...»، كما حضر حلقات الفقيه حمودة الوحيشي والشيخ محمد الطوير «...وغيرهم من علماء القيروان...» حتى أضحى «...فقيها نحويا مفسرا، أديبا شاعرا (...) من أعلام الدين...» حسب شهادة من عاصره[85].

وتفيد أخبار التراجم أن بعض أبناء الأشراف لم يكتفوا بالعلوم التي اكتسبوها بمسقط رأسهم، بل شدوا الرحال إلى مدارس الحاضرة لإتمام تكوينهم خاصة بجامع الزيتونة الذي شكل في ذلك الوقت منارة علمية وكعبة القصّاد. وكانت تلك التجربة في الواقع مفيدة على جميع المستويات خاصة بالنسبة للراغبين في ولاية القضاء أو خطة الشهادة، لأنها مكنت ألئك الشبان الآفاقيين من التعرف على البيئة الزيتونية وربط علاقات جديدة والاختلاط بأبناء أرستقراطية عاصمة الإيالة[86]. فعلى سبيل المثال كان «...العالم الفاضل (...) الشيخ سيدي محمد بن محمد بن محمد شهر الناصر عظوم...» ينتمي إلى «...سلالة علماء أعلام...»، إذ «...حفظ القرآن العظيم، وتفقه في حال صغره...». فقد حضر دروس شيوخ بلدته كالشيخ عبد الله الغرياني والشيخ محمد الزوابي والشيخ محمد الصفار، وانتقل فيما بعد إلى حاضرة تونس «...وأخذ عن مشائخ العصر...» حسبما رواه حسين خوجة[87]. كما جاء في ترجمة أبي الطيب بن

---

[84] ابن ناجي، **ن. م.** ، ج 4 ص 149-155؛ الكناني، تكميل، **ن. م.**، ص 62-63، 69-70، 85-86؛ خوجة، **ن. م.**، ص 103-104، 117-118؛ السراج، **ن. م.**، ج 2 ص 646-647، ج 3 ص 111؛ برنشفيك، **ن. م.**، ج 1 ص 404. الهيلة، محمد الحبيب، "الزاوية وأثرها في المجتمع القيرواني بداية من منتصف القرن السابع إلى نهاية القرن الثامن هجري من خلال كتاب معالم الإيمان"، **المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية**، 1975، ص 99-103.

[85] ابن أبي الضياف، **ن. م.**، ج 8، ص 61.

[86] خوجة، **ن. م.**، ص 119-121، 123 ؛ ابن ناجي ، **ن. م.**، ج 4 ص 260؛ ابن عبد العزيز، **ن. م.**، ورقة 241-243، 493-494؛ الحشايشي، **ن. م.**، ص 225-232 ؛ برنشفيك، **ن. م.**، ج 2 ص 376-378؛ ابن الخوجة، "جامع الزيتونة"، **صفحات من تاريخ تونس**، بيروت، 1986، ص 283-294؛ الدولاتلي، عبد العزيز، **مدينة تونس في العهد الحفصي**، تعريب محمد الشابي وعبد العزيز الدولاتلي، تونس 1981، ص 82-84، 139-141 ؛ الزيدي، علي، "الوضع العام بالتعليم الزيتوني حتى إصلاح سنة 1951، **المجلة التاريخية المغربية**، عدد 33-34، جوان 1984، ص 71-81.

[87] خوجة، **ن. م.**، ص 122-123. ذكر أحد المعاصرين أن هذا الفقيه تولى خطة القضاء بالقيروان وسوسة، بينما كان شقيقه تاج الدين آنذاك مفتيا بالقيروان. راجع : السوسي، **ن. م.**، ورقة 51.

عبد الحفيظ صدام ما نصه : «...نشأ هذا الفاضل في بيت مجده الشريف الشهير، وطلب العلم بالقيروان، فأخذ عن أعلامها، ثم ارتحل لطلب العلم بتونس، وأخذ عن أعلام عصره، ورجع لبلاده، فأفاد وأجاد، وتقدم لخطة القضاء، ثم ترقى إلى الفتوى...»[88].

وكان تحصيل العلوم آنذاك أحد مقومات الوجاهة والسيطرة نظرا لكثرة انتشار الأمية داخل المجتمع، ولذلك ضمنت علية الأشراف لأبنائها الوجاهة العلمية وما يتبعها من نفوذ بالإضافة إلى الشرف الموروث. ولم يكن التعلم والتفقه في ذلك العصر غاية في حد ذاتها، بل هما مطية للدخول في خدمة المخزن والانخراط في الحياة العامة والحفاظ على موقع الأسرة خاصة على المستوى المحلي[89]. ولهذا بقيت العائلات التي جمعت بين شرف النسب وفضل العلم ضمن النخبة القيروانية طيلة الحقبة العثمانية، وهو ما يفسر أهمية تأثيرها في الحياة اليومية لسكان المدينة ومساهمتها القوية في علاقاتهم بالمخزن خاصة أثناء الأزمات التي واجهتهم[90]. وفي هذا السياق ذكر مؤلف كتاب "الإتحاف" في ترجمته لأحد أبناء عائلة صدام الشهيرة خلال النصف الأول للقرن التاسع عشر أن «...هذا البيت من أعيان بيوت العلم والفضل في مدينة القيروان، حاز بنوه قصب السبق في مضمار النجابة، وتناولوا الخطط العلمية من قضاء وفتوى وخطابة، وتباروا في ميادين الإصابة...»[91].

ب . *الأشراف وبركة الزهد*

انخرط قسم من أشراف القيروان في عالم الزهد والتصوف والولاية ونسبت إليهم عدة كرامات وتنبؤات، وتحدثت الذاكرة الشعبية والمصادر أحيانا عن تصرفاتهم التي تبدو غريبة وشاذة. وهي أمور خارجة عن المألوف ولا تستقيم للتحليل العقلي أو التفكير المنطقي، كما أشار الإخباريون إلى حرصهم على نجدة المستغيثين وجرأة بعضهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومواجهة استبداد السلطة وتجاوزات أعوانها[92]. وكان الجمع بين الانتساب لآل البيت وحياة الزهد عاملا مهمّا لجلب الاحترام والتبجيل واستقطاب الناس، ولعل هذا من العوامل التي تفسر كثرة الأضرحة والزوايا داخل أحياء القيروان. وفي هذا الإطار العام أنشأ مثلا الشيخ عمر الزريبي الشريف أحد «...أكابر الأولياء...» زاوية تنفتح نحو الشرق باتجاه الغار الذي كان يتعبد فيه، وهي تقع بالناحية الغربية لربض القرقابية[93].

ويعتبر آل العواني أحسن نموذج في هذا الصدد لأنهم جمعوا بين النسب الهاشمي والزهد والعلم والشهرة، وتفيد المصادر أن الجد المؤسس أبو زكريا يحيى بن محمد بن زياد بن عوانة ينتسب إلى الإمام علي ابن الحسين ابن

---

88 ابن أبي الضياف، ن. م.، ج 7، ص 26.

89 ابن أبي دينار، ن. م.، ص 228، 238؛ السراج، ن. م.، ج 2، ص 640-641، ج 3، ص 132-133؛ ابن الخوجة، "جامع الزيتونة"، ن. م.، ص 290، 292-293 ؛
Cherif M.H., *Pouvoir et Société dans la Tunisie de H'usayn Bin Ali (17051740)*, Tunis, 1984, T. 1, p. 296-312.

90 السراج، ن. م.، ج 2 ص 640-641؛ خوجة، ن. م.، ص 106، 122-123؛ ابن أبي الضياف، ن. م.، ج 5، ص 141-142؛ السعداوي، إبراهيم، "الزاوية الغريانية من طاعة الله إلى خدمة المخزن"، قيد النشر.

91 ابن أبي الضياف، ن. م.، ج 8، ص 60-61 : ترجمة محمد بن أبي بكر صدام المتوفى في بداية شهر مارس 1846.

92 الكناني، تكميل، ن. م.، ص 62-63، 70-71، 82-84؛ ابن عبد العزيز، ن. م.، ورقة 306. راجع أيضا : دده، ن. م.، ورقة 73-74؛ برنشفيك، ن. م.، ج 1، ص 404-405، ج 2، ص 345-357.

93 الكناني، تكميل، ن. م.، ص 56. راجع أيضا : السراج، ن. م.، ج 2، ص 640-641؛ برنشفيك، ن. م.، ج 1، ص 404-405، ج 2، 169-170.

علي ابن أبي طالب. وظلت هذه الحقيقة راسخة في الذاكرة الجمعية لحد الآن، حيث كانت أسماءهم مصحوبة بصفة السيد أو الحسيني حتى أواخر العهد العثماني[94]. ونجح المدعو علي بن حسن بن عبد الله الشريف العواني (ت. 1357) في تأسيس إحدى الزوايا الهامة بالقيروان قرب سوق الخضر، وهي تشهد حتى اليوم على عراقة وشرافة تلك الأسرة وتضم فضاء للصلاة ومدرسة بجوار ضريح مؤسسها. وحرص العوانيون على إشعاع زاويتهم رغم حدة المنافسة، وأمّنوا لها الخدمات الخيرية المألوفة كإطعام الفقراء وتعليم الأطفال وتنظيم حلقات الذكر والاحتفال بالمناسبات الدينية وغيرها[95]. كما أنجبت هذه العائلة الشريفة العديد من الفقهاء الذين تعلموا بمسقط رأسهم ومدينة تونس وكانوا معدودين من الأعيان، مثلا المدعو محمد ابن الحاج عبد الملك العواني (ت. 1212 هـ) الذي أضاف «...إلى نسبته الهاشمية، النسبة العلمية...». فقد «...رحل في طلب العلم إلى حاضرة تونس فأخذ عن أعلامها...» المشاهير، لكنه لم يستوطن بالعاصمة إذ «...رجع لمسقط رأسه ومدفن أجداده، واستقر بزاوية إسعاده...»[96].

وسارت أسرة الوحيشي تقريبا على نفس الدرب حيث زاوجت بين بركات النبي وزهد المجاذيب ونعمة السلطان، رغم أن مؤسسها وفد على القيروان في أواسط القرن السابع عشر. وتؤكد الرواية الشائعة على صحة شرف المدعو علي بن سعيد بن الحاج سعد الوحيشي (ت. محرم 1076 هـ/أواخر 1665) وبركته، فهو ينتسب إلى الحجاز من جهة أبيه وله صلة بقبيلة مذحج اليمنية من ناحية أمه وظهرت "كراماته" منذ طفولته سواء بمدينة صفاقس أو حاضرة تونس[97]. وحظي هذا المجذوب بمساندة المخزن واعترافه لأن الباي حمودة باشا المرادي (*1631-1666*) أنشأ له زاوية «...وأتقنها غاية الإتقان...»، ويضيف الكناني في تراجمه أن ذلك الشيخ الولي «...كثرت كراماته وشاعت بركاته في سائر البلاد وقصده الناس من كل مكان يتبركون به...»[98].

وثمّن الوحيشيون شهرة زاويتهم وبركتها وشبكة علاقاتهم لتدعيم وجاهتهم الاجتماعية وقاعدتهم الاقتصادية بالأرياف المجاورة للقيروان مثلما سنبينه لاحقا، وأنجبوا بدورهم عددا من الفقهاء المدرسين خلال العهد الحسيني مثلا الشيخ مصطفى بن محرز الوحيشي (ت. رجب عام 1232 هـ/جوان 1817) والشيخ محمود بن حمودة الوحيشي (ت. 1233 هـ/1817-1818) وغيرهما[99]. وبالتالي يمكن القول إن زوايا أشراف القيروان تمتعت عموما بمكانة متميزة لدى الأهالي وحكام الإيالة، وهو ما ساعدها على استقطاب المريدين وتوسيع دائرة إشعاعها وتركيز فروع لها بمناطق جديدة كالعاصمة وبلدات "فريڨا" مثلا تستور وغيرها[100]. وكانت هذه العائلة بعيدة في غالب الأحيان عن

---

[94] الكناني، تكميل، ن. م.، ص 82-86؛

Archives M.A. E. (*Nantes*), Notice des Tribus, 69 : Notice des Tribus de Kairouan, folio 30, 35, 61, 65, 84, 93; Elaouani-Cherif A., *Op. cit.*, p. 451 et sq.

[95] ابن ناجي ، ن. م.، ج 4 ص 149-155؛ الكناني، ديباجة، ن. م.، ورقة 11-12، 18-19، 21-22؛ برنشفيك، ن. م.، ج 1، ص 404، ج 2، ص 134-135، 357؛ أ. و. ت.، السلسلة التاريخية، صندوق 81 مكرر، ملف 988 وثيقة 84 : أواسط صفر 1277 هـ؛

Bel A., « L'islam mystique », in *Revue africaine*, n° 333, 1927, p. 357-364.

[96] ابن أبي الضياف، ن. م.، ج 7، ص 30. وصف المؤلف صاحب هذه الترجمة بأنه «...كان فقيها خيرا، فاضلا وجيها، متحليا بوقار وسكينة، حالا من الناس بالمكانة المكينة، ما شئت من فضل وأدب، وشرف موروث ومكتسب...».

[97] الكناني، تكميل، ن. م.، ص 59-61.

[98] الكناني، تكميل، ن. م.، ص 62-63. وكذلك ص 67-69.

[99] الكناني، تكميل، ن. م.، ص 62-64، 151-154.

[100] أ. و. ت.، دفتر 1692؛ السلسلة التاريخية، صندوق 81 مكرر، ملف 990 ملف فرعي 2 وثيقة 26 : 30 شوال 1288 هـ.

الخطط الشرعية الهامة التي تقاسمها أساسا العظاظمة والصداميين وأولاد الرماح، واستطاع أحد أبنائها ولاية خطة القضاء خلال فترة 1790-1800 وهو الشيخ حمودة بن محمد بن علي الوحيشي الذي «...كان عدلا في أحكامه...» حسب شهادة الفقيه محمد الجودي[101].

وساهم ذوو الأنساب في إدارة عدة زوايا بالقيروان وتسيير شئونها ومراقبة استغلال عقاراتها، خاصة أن المخزن صار يتدخل منذ أربعينات القرن السابع عشر في اختيار النواب أو المقدمين على تلك المؤسسات الدينية وحتى في قسمة ريع "فتوحاتها" وزيارتها وأوقافها. وفي هذا الإطار العام عين محمد باي المرادي (ت. أكتوبر 1696) في شهر ربيع الثاني سنة 1094 هـ/مارس 1683 الفقيه عبد الله بن محمد عظوم «...نايبا عن زاوية الشيخ الإمام (...) الولي الصالح (...) سيدي أبي محمد عبد الله بن أبي زيد...»، وذلك حتى «...ينظر في أمورها ومصالحها وفي أوقافها وأسبابها وما تحتاج إليه من المئارب والشئون عوضا عن والده...»[102]. ونصّ ذلك الأمر العليّ على قيامه بخطة «...الإمامة بمسجد الزاوية المذكورة تقديما تاما مطلقا موسعا عاما من غير معارض له في ذلك ولا منازع ولا مخاصم ولا مدافع...»، وتم إعفاء "سانيته" «...من جميع المطالب العرفية والمواجب المخزنية من عشر وحكر وغير ذلك...» لأن السلطة المركزية عاملته على أساس «...عادة أبيه وأجداده في جميع ضرورياتهم حسبما تضمنته الأوامر السابقة...»[103].

وتمتعت زوايا القيروان وأضرحتها بحرمة كبيرة في غالب العهد العثماني، خاصة منها مقام الصحابي أبي زمعة البلوي والزوايا الكبيرة المنسوبة إلى الأشراف مثلا الزاوية الغريانية والزاوية الوحيشية. وشاعت تلك الشهرة والحصانة في صفوف سكان السباسب وجهة الساحل، ولهذا لم يترددوا في اللجوء إليها والاحتماء بها كلما أصابهم الظلم وضاقت أمامهم السبل. واستعرض الكناني ما أصاب بعض الأشخاص الذين حاولوا النيل من سمعة الزوايا وشيوخها، واعتبر ذلك من الأدلة القطعية على بركة الولي وكراماته[104]. وكان القيروانيون متحمسين دائما لحرمة زواياهم ومستعدين للدفاع عنها والذود عن حماها ونصرة اللاجئين إلى مدينتهم مهما كانت التكاليف، ولعل ذلك ما جعل مثلا محمد باي المرادي يترك حريمه بالزاوية الوحيشية أيام صراعه ضد صهره الداي محمد بن شكر[105]. ولم يتأخر القاطنون بسهوب وسط الإيالة وحتى عبيدهم عن الاحتماء بتلك الزوايا كلما تقطعت بهم السبل، فعلى سبيل المثال لجأ بعض أهل مساكن إلى الزاوية الصحابية سنة 1249 هـ/1833-1834 أثناء أزمة زيوت الساحل الأمر الذي سبّب "محنة أهل القيروان" التي شملت جميع الفئات الاجتماعية بما فيهم الأشراف[106].

---

[101] الجودي، **ن. م.**، ص 176. درّس هذه الفقيه أول الأمر بالجامع الكبير ومسجد أبي ميسرة وزاوية جده سعيد الوحيشي، وذكر الجودي أنه قد «...انتفع به خلق منهم ابنه محمود وحفيده للأخ مصطفى والشيخ محمد دحمان وغيرهم...».

[102] أ. و. ت.، السلسلة التاريخية، صندوق 1، ملف 1 ملف فرعي 2 وثيقة 2. راجع أيضا : ملف فرعي 3 وثيقة 15 : 12 محرم 1196 هـ.

[103] أ. و. ت.، السلسلة التاريخية، صندوق 1، ملف 1 ملف فرعي 2 وثيقة 2.

[104] أ. و. ت.، السلسلة التاريخية، صندوق 81 مكرر، ملف 990 ملف فرعي 2 وثيقة 1 : 5 ذي الحجة 1199 هـ؛ ابن يوسف، **ن. م.**، ورقة 79، 92؛ الكناني، تكميل، **ن. م.**، ص 57-58، 62-63 ...الخ؛ الهيلة، **ن. م.**، ص 110-129؛
Dermenghem E., *Op. cit.*, p. 168-169.

[105] السراج، **ن. م.**، ج 2، ص 575، 577-578؛ ابن عبد العزيز، **ن. م.**، ورقة 282، 297 ؛ ابن أبي الضياف، **ن. م.**، ج 2، ص 65.

[106] ابن أبي الضياف، **ن. م.**، ج 3، ص 186-187؛ محمد الطاهر الشامخي، **مدخل إلى دراسة المجتمع القيرواني من خلال دفاتر العدول 1875-1906**، ش. ك. ب.، (مرقونة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس، 1992، ص 77.

وحرص المخزن على صيانة نفوذ الزوايا القيروانية حتى «...لا تهتك لها حرمة ولا يهضم لها جناب...»، ولهذا فإن «...الهارب إليها لا يخرج من الزاوية وإن جنا جناية كبيرة...» إلا إن كانت «...القضية شرعية فيخرج من الزاوية لحكم الشرع ويرجع إلى الزاوية...»[107]. وبادر حكام الإيالة وأعوانهم خاصة منذ العهد المرادي إلى تحبيس عدة عقارات عليها، خصوصا منها الزوايا والأضرحة التي لها شهرة كبيرة حسب مفاهيم ذلك العصر. فعلى سبيل المثال لا الحصر أوقف المدعو غزالي بن خليفة الشارني على تربة الصحابي أبي زمعة البلوي هنشير المباركة (به سانية وبرج) بناحية مرناق وعدة "سواني" وقطع أراضي متفرقة بأرياف القيروان والكاف، بالإضافة إلى خمس ديار وثلاثة مخازن و 5½ حوانيت تتوزع بصفة متفاوتة داخل المدينتين المذكورتين[108].

ويلجأ المخزن والأهالي عادة إلى شرفاء القيروان أثناء الشدائد والكوارث الطبيعية مثلما هو الحال بعاصمة الإيالة وبقية مدنها، إضافة إلى تثمين بركتهم مثلا عند انتشار الأوبئة أو تعاقب سنوات الجفاف. وذكر الكناني أن القيروانيين كانوا يعتقدون في بركة الزاهد الحاج محمد بن أبي بكر الوحيشي (ت. 1258 هـ/1842-1843) ويلجئون إليها كلما «...وقع قحط بالقيروان وانقطع الغيث...»، حيث «...يخرج الشيخ حافيا ويجعل على رأسه غرارة ويقول : يا مولانا من الدكانة إلى الدكانة فيمطروا في الحين حتى يصير الماء كما طلب بالممر...»[109]. ولا ننسى أنه وقع تعيين أربعين شريفا لهم جميعا اسم محمد في شعبان عام 1266 هـ/جوان 1850 للحضور يوميا بجامع الزيتونة، وذلك لقراءة سورة "يس" أربعين مرة والدعاء بدعوات محددة من الصباح إلى وقت صلاة الظهر ريثما تتراجع الشدة ويرفع الله داء الكوليرا Choléra الذي تفشى بحاضرة تونس[110].

وأكد مؤلف كتاب "الإتحاف" أن المشير أحمد باي (*1837-1855*) كانت «...له في تعظيم الجناب النبوي والأدب معه آثارا مشهورة (...) ومن آثار ذلك محبته في آل البيت النبوي وتعظيمهم والتشيع لهم ببرّه وصلاحه...»، ويعتبر الأموال التي يقدمها «...لهم هدية، ولا ينطق بلفظ الإحسان (...) تفرقة بينهم وبين غيرهم...»[111]. ولا ننسى أن هذا الباي الذي ينسب نفسه إلى الطريقة الشاذلية كان له اعتقاد كبير في الوليّ القيرواني سيدي عمر عبادة (ت. 22 رجب 1273 هـ)، حيث استجاب لجميع طلبات ذلك المجذوب ولم يتردد في ارتداء بعض ملابسه لأجل "البركة" خاصة أثناء مرضه مثلا في صيف عام 1852[112]. لكن هذه الانطباعات الايجابية عن أحمد باي يجب تنزيلها في إطار سعي المخزن إلى كسب ولاء أعيان الأشراف ورموز الإسلام الشعبي، خصوصا أن

---

[107] أ. و. ت.، السلسلة التاريخية، صندوق 81 مكرر، ملف 990 ملف فرعي 2 وثيقة 1 : 5 ذي الحجة 1199 هـ.

[108] أ. و. ت.، السلسلة التاريخية، صندوق 1، ملف 1 ملف فرعي 5 وثيقة 32 : بدون تاريخ ؛

Bergaoui S., *Op. cit.*, p. 109-113, 117-123.

[109] الكناني، تكميل، ن. م.، ص 186-187.

[110] ابن أبي الضياف، ن. م.، ج 4، ص 133-134. راجع القائمة الاسمية لأئك الأشراف في كتاب "العادات والتقاليد التونسية" : الحشايشي، ن. م.، ص 276-278.

[111] قال بعض الوشاة لأحمد باي : «...إن الشيخ محمود محسن لا يحبك، ويذكرك بسوء، ويحب ابن عمك"، فقال : "ما أسعدني لو أحبني، وإن كان لا يحبني فماذا أصنع مع ابن علي وفاطمة رضي الله عنهما ؟". وزاد بعد ذلك في مبرته وإكرامه..». راجع : ابن أبي الضياف، ن. م.، ج 4، ص 178.

[112] ابن أبي الضياف، ن. م.، ج 4، ص 141، 200؛

Ben Achour M.A., « Les Sharifs à Tunis … », *Op. cit.*, p. 349-350.

"إصلاحاته" المرتجلة وسياسته المالية كانت لها مضاعفات سلبية على غالب الرعايا بصفة عامة وعلى مستقبل الإيالة التونسية بصفة خاصة.

ج . *الأشراف ونعمة المخزن*

يبدو أن بعض أبناء النخبة الشريفة أعجبتهم السياسة ومسارات وجهاء المخزن، ولذلك عملوا على تقليد مغامراتهم وحتى مزاحمتهم في بعض الأحيان. وتأكد لديهم البحث عن هذه الأمجاد الدنيوية إثر القطيعة بين الأمير محمد بن أبي الطيب الشابي وغالب أهل القيروان، حيث وقف جل أعيان الأشراف إلى جانب الخيار العثماني لمقاومة "أهل الكفر" والمتآمرين معهم ودعوا مع حلفائهم في ذلك الوقت القائد درغوث باشا (ت. 1565) والي طرابلس الغرب «...أن يأتيهم ويسلموا له البلد...»[113]. ويتنزل هذا الموقف السياسي في إطار الصراع القديم بين "البلدية" وزعماء عروش البادية، علما أن أعيان "القراوة" لم يكونوا متقبلين لأي مشروع تحرّكه القبائل. وأدت تلك الحادثة إلى انخراط أبناء النخبة الشريفة في خدمة المخزن، مثلما تجسّده مسيرة بعض أحفاد الولي عبيد الغرياني الذين انشغلوا بهموم السياسة وتقلباتها منذ ذلك الحين. فقد تخطّوا عتبة الشرف الاجتماعي والديني وتعاونوا مع درغوث باشا ثم خليفته الوالي حيدر باشا، ولذلك فرضوا تفوقهم واندمجوا بسرعة داخل النسيج الاجتماعي رغم أن جدهم من "البرانية"[114].

ويظهر أن عائلة الغرياني ذات الأصول البربرية لم تقنع بنجاح مشروعها الصوفي ومغامرتها السياسية، رغم أنها استحوذت على الرأسمال الرمزي لزاوية الجديدي وتعاونت مع الغزاة العثمانيين وسهلت لهم احتلال القيروان[115]. فقد كانت تلك الأسرة الوافدة من جبل غريان حاضرة وسط النخبة العالمة لأنها أنجبت عديد الفقهاء خلال العهد العثماني، ودرسوا في جملتهم بالقيروان وسوسة حاضرة تونس والتحق بعضهم أحيانا بولاية مصر ومنطقة الحجاز وجاوروا بمساجدها. فعلي سبيل المثال تتلمذ المدعو محمد بن محمد الغرياني (ت. رجب 1216 هـ/ديسمبر 1801) على يد «...جده العلامة الخطيب الشيخ عبيد الصغير، وغيره من أعلام بلده. ثم ارتحل إلى تونس، فأخذ عن أعيان كالشيخ قاسم بن عاشور وغيره...». وهو من الفقهاء القلائل الذين درسوا بالمشرق حينما «...ارتحل لأداء فريضة الحج...»، حيث جاور بالقاهرة وتابع دروس الشيخ الأمير في جامع الأزهر[116].

ولم يكن تفعيل الشرف وتثمينه في الحياة العامة مرتبطا فقط بكفاءة ذوي الأنساب وبركات "جدهم" النبي، لأنه مرهون أيضا باعتراف وتزكية مؤسسة المخزن التي تستند دائما إلى المكتوب. ولهذا انتفع "أشراف الوثيقة" من

---

[113] ابن عبد العزيز، **ن. م.**، ورقة 219. راجع أيضا : السراج، **ن. م.**، ج 2 ص 204؛ السعداوي، "الزاوية الغريانية..."، **ن. م.**؛ Monchicourt Ch., *Etudes kairouanaises, Kai rouan et les chabbia (1450-1592),* Tunis, 1939, p. 47-54, 68-70, 121-126, 144-151; Soucek S., « Torghud Re'is », in *E. I.*, Leiden, 1998, T. 10, p. 613.

[114] قدم الولي عبيد الغرياني من جبل غريان الذي يقع بولاية طرابلس الغرب. راجع : ابن ناجي، **ن. م.**، ج 4، ص 252-261؛ قاسم، **ن. م.**، ص 65؛ علي الشابي، "العلاقات بين الشابية والأتراك العثمانيين بين أواخر القرن السادس عشر ونهاية القرن السابع عشر"، **المجلة التاريخية المغاربية**، عدد 17-18، جانفي 1980، ص 69-70؛ مهدي جراد، **عائلات المخزن بالإيالة التونسية خلال العهد الحسيني (1705-1881 م)**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، جوان 2009، (مرقونة)، ص 371-377؛ Monchicourt Ch., *Op. cit.*, p. 9, 51, 144-146; Despois J., *La Tunisie Orientale, Sahel et Basse Steppe*, Paris 1955, p. 169.

[115] ابن عبد العزيز، **ن. م.**، ورقة 219؛ السراج، **ن. م.**، ج 2 ص 204، 215؛ السعداوي، "الزاوية الغريانية..."، **ن. م.**

[116] ابن أبي الضياف، **ن. م.**، ج 7، ص 41. راجع أيضا : ابن عبد العزيز، **ن. م.**، ورقة 243-244؛ الكناني، ديباجة، **ن. م.**، ورقة 2-3 : ترجمة الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبيد الغرياني.

شرفهم الذي جلب لهم نعمة السلطان، بينما تم إقصاء "شرفاء المشافهة" والدخلاء عن تلك المكاسب المادية[117]. واستفاد قسم من ذوي الأنساب بالقيروان في العصر الحديث كثيرا من سياسة المخزن تجاه طائفتهم، لأن العثمانيين الأوائل الذين اقتدوا بسيرة سلاطينهم راعوا مكانتهم منذ أن تدخل القائد درغوث باشا وجنوده بمدينتهم في شهر جانفي عام 1558[118]. ورسخت سلطات تونس بعد سنة 1574 هذا التوجه العام وحافظت عليه وفتحت الأبواب أمام ممثليهم، كما أوصت باحترام "أحفاد النبي" وخففت عنهم عبء الجباية وميّزتهم عن عامة الناس. وكان الأشراف حاضرين منذ البداية في مواقع القرار إذ تولى الفقهاء منهم الخطط الشرعية كالقضاء والإفتاء، علما أن نقيب النقباء بالعاصمة كان يحضر كل يوم خميس مع القاضي والمفتيين اجتماع مجلس القضاء الشرعي الذي ينعقد آنذاك في دار الباشا[119].

وكانت سلطات تونس العثمانية سخية نسبيا في تعاملها مع الفئة الشريفة بالقيروان وغيرها من الأماكن الأخرى، ويعتبر ذلك من ثوابت إستراتيجيتها الاجتماعية وسياستها المالية حتى أواخر القرن التاسع عشر[120]. فقد أسند المخزن الهبات والامتيازات النقدية والعينية لفائدة النقيب ونخبة الشرفاء مثلما هو الحال بالنسبة للمجاذيب والدراويش، كما أصدر "الأوامر" المتكررة التي تقنن تلك "الحقوق" الممنوحة وتوضح نوعية الإعفاءات وأبواب صرف تلك الإعانات التي اعتبرها صناع القرار بمثابة صدقات خالصة لله تعالى. فعلى سبيل المثال لا الحصر أرسل علي باي (*1759-1782*) في 9 شوال 1173 هـ/26 ماي 1760 مبلغ ألف ريال إلى الوكيل سي عبد اللطيف الطوير بالقيروان، وأمره بصرفها «...لبناء مدرسة الشيخ العواني...»[121]. وصرف خزندار أثناء شهر شعبان 1220

---

[117] أ. و. ت.، دفتر 3 ص 192، دفتر 6 ص 56-57، دفتر 8 ص 95-96، - السلسلة التاريخية، صندوق 81 مكرر، ملف 990 ملف فرعي 2 : وثيقة 28 بتاريخ 4 رجب 1289 هـ، وثيقة 29 : رمضان 1291 هـ؛ خوجة، ن. م.، ص 118، 120-121؛ ابن أبي الضياف، ن. م.، ج 4، ص 119، 178-179.

[118] ابن أبي دينار، ن. م.، ص 162؛ السراج، ن. م.، ج 2 ص 204، 218؛

Monchicourt Ch., «Episode de la Carrière Tunisienne de DRAGUT.1. Dragut dans l'oued Gabès et contre Gafsa (Hiver 1550-1551)», *Revue tunisienne*, 1918, p. 35.

[119] ابن أبي دينار، ن. م.، ص 293؛ ابن عظوم، ن. م.، ج 1 ص 15-20؛ قاسم، ن. م.، ص 170-172، 203؛ ابن الخوجة، "العمامة الخضراء"، ن. م.، ص 315. راجع حول الفترة الأولى للحكم العثماني بتونس : ابن يوسف، ن. م.، ورقة 182-185؛

Cherif M. H., «Témoignage du mufti Qâsim 'Azzum sur les rapports entre Turcs et autochtones dans la Tunisie de la fin du XVI[e] siècle », in *Les Cahiers de Tunisie*, T.XX, n° 77-78, 1972, p. 41, 47; *Id.*, « Hommes de religion et pouvoir dans la Tunisie de l'époque moderne », in *Annales E.S.C.*, mai-août 1980, p. 581-592; Bachrouch T., *Formation sociale barbaresque et pouvoir à Tunis au XVIIe siècle*, Tunis, 1977, p. 45-56, 167-178.

[120] إن المسألة الجبائية بالبلاد التونسية معقدة جدا خلال العهد العثماني، لاسيما أن الواقع الذي تعكسه دفاتر الجباية عموما يختلف كثيرا عن الصورة اللامعة التي حرص الإخباريون على نحتها والانطباعات الذاتية التي روجوها عن أسيادهم البايات و "حبهم للأشراف". وسنكتفي هنا بتقديم بعض الإشارات العامة فقط، لأن موضوع "جماعة الأشراف والجباية" يتطلب دراسة مستقلة لا يتسع المجال هنا لإنجازها.

[121] أ. و. ت.، دفتر 107 ص 11. تفيد الرواية الشفهية أن "أراضي السيالين" الشاسعة حول صفاقس منحها المخزن أول الأمر لفائدة الشريف سالم الأنصاري، ثم أسندها علي باشا في أواخر عهده لفائدة عائلة السيالة التي بقيت تستغلها حتى 1871 تاريخ استرجاعها من قبل المخزن. وكان قياد صفاقس يشرفون منذ القرن الثامن عشر على بيع مقاسم من تلك الأراضي ويحاسبون على ذلك من قبل كتاب بيت خزندار، فمثلا دفع الحاج محمد الخراط قايد صفاقس مبلغ 1684¾ ريال في ذي الحجة عام 1223 هـ «...من قبل أملاك سيالة المباعين على يده بالعدالة...». راجع : أ. و. ت.، دفتر 331 ص 189-190، دفتر 137 ص 88. وكذلك : القسنطيني، الكراي، **الأرياف المحلية والرأسمال الاستعماري : ظهير صفاقس 1892-1929**، تونس، 1992، ص 182-183؛ ابن عبد العزيز، ن. م.، ورقة 590؛

Despois J., *Op. cit.*, p. 279-280; Rectenwald G., *Des terres sialines du contrôle civil de Sfax (Tunisie)*, Alger, 1914; Mercier M., *Les Terres sialines. Discours au Tribunal Mixte Immobilier de Tunisie*, Tunis, 1949.

هـ/أكتوبر- نوفمبر 1805 إحسانا قدره 10 ريالات لفائدة المرابط علي الصدفي القيرواني، وأخذ الشيخ محمد الصفار القيرواني 100 ريال على وجه الإحسان في محرم 1221 هـ/مارس-أفريل 1806[122]. وأشارت بعض المصادر إلى النفقات الأسبوعية التي كان يأخذها «...جماعة المتعففين (...) كل يوم جمعة من باردو المعمور...»، كما أعفى المخزن غالب "أحفاد النبي" خصوصا الأعيان «...من جميع ما يلزم الرعايا من القوانين المخزنية...» العادية (مثلا أداء "الصيفية") باستثناء بعض الضرائب القارة كالتي تخص الغراسات المثمرة ببعض جهات البلاد[123].

فقد كان أشراف القيروان يؤدون كنظرائهم بمنطقة الساحل "القانون القديم"، وهي ضريبة أقرها عثمان داي (1596-1610) على الزياتين التي شملها أول إحصاء تمّ في عهده. والراجح أن ذلك يرجع إلى كثرة الزياتين التي على ذمة الشرفاء بغابات الوسط الشرقي مثلا غابة مساكن وغابة المنستير وغيرهما، بالإضافة إلى احتياج المخزن للزيوت وأهمية تلك المادة الأساسية في التجارة مع الخارج. ولا ننسى أن أداء "القانون القديم" بلغ آنذاك أربعة نواصر على كل أصل زيتون منتج، ولهذا تبقى عائداته الفعلية أقل من القيمة الحقيقية لضريبة عشر الزياتين لأنه ليس موظفا على كافة الأشجار التي غرست بعد التعداد المذكور[124]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أعيان أشراف مساكن ناشدوا سيدهم علي باي بالإبقاء على أداء "القانون"، ورفضوا تسديد عشر الزيت حينما طرح عليهم الباي ذلك الاقتراح الذي يكلفهم عبئا جبائيا أكبر. فقد خاطبوه بما نصه : «...كيف تترك عنا قانون الزيتون الذي استقر عليه الأمر بيننا وبين الترك من أول ملكهم وتأخذ منّا العشر الذي لم تجر علينا عادة بإعطائه بجانب المخزن فلا تحدث علينا حدثا...»[125].

وتفيد الوثائق أن الأشراف المالكين لأشجار الزيتون كانوا يؤدون «...على كل ماية عود ثلاثة ريالات...»، وهو ما يساوي تقريبا ناصري ونصف على كل زيتونة بغابات منطقة الوسط الشرقي. وكان القيروانيون يسددون بدورهم في كل عام 225 دينار باسم "قانون" غابة عوينة الساحلين، مثلما هو الحال بالنسبة للمرابطين وأبناء الزوايا بمداشر قيادة سوسة كأولاد زاوية سيدي فرج حربي بأكودة أو المرابطين في جمال وأهل زاوية الثريات وغيرهم[126]. لكن أشراف "القراوة" بقوا مثل أبناء طائفتهم عرضة للردع المالي، لأنهم كانوا طيلة العصر الحديث تحت طائلة الضرائب غير العادية. فقد كان المخزن يطالبهم كغيرهم من الرعايا بدفع الدية المخزنية والخطايا في حالة ارتكابهم

---

[122] أ. و. ت.، دفتر 331 ص ، 72.

[123] ابن عبد العزيز، **ن. م.**، ورقة 589-590. منح خزندار في شهر ربيع الثاني سنة 1219 هـ مبلغ 1000 ريال لفائدة أشراف ينبع الذين أتوا بالخيول، ودفع 100 ريال على وجه الإحسان في شهر رجب 1220 هـ لفائدة درويش تركي. وصرف في شهر صفر 1220 هـ إحسانا قدره 600 ريال لأولاد المرابط سي المسعود، كما سدد في ذي القعدة سنة 1223 هـ إحسانا قيمته 100 ريال للشيخ سيدي الحاج بوجمعة الشريف من واحة نفطة ...الخ. راجع : أ. و. ت. دفتر 331 ص 10، 40، 55، 58، 188.

[124] أ. و. ت.، دفتر 1 ص 122-123؛ ابن أبي الضياف، **ن. م.**، ج 3، ص 130-131؛ رقية، مراد، **الوضع الجبائي بالبلاد التونسية في القرن الثامن عشر، مثال جهوي : قيادة سوسة 1117 هـ/1235 هـ (1705/1820م)**، شهادة التعمق في البحث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس، 1986، مرقونة)، ص 22-23، 26-30، 793-797.

[125] ابن عبد العزيز، **ن. م.**، ورقة 589-590.

[126] أ. و. ت. دفتر 1 ص 108-109، 122. امتلك الشرفاء والمرابطون في بداية القرن السابع عشر 3362 أصل زيتون بغابة مدينة سوسة، وكانوا يدفعون 164 دينارا مقابل "القانون" أي باعتبار 3 ريالات على كل 100 شجرة. راجع : الدفتر 1 ص 122؛ رقية، **ن. م.**، ص 26-28؛ إبراهيم السعداوي، "غابة هرقلة في أواسط القرن التاسع عشر : أهميتها وحيازة الزياتين بها"، **المجلة العربية للدراسات العثمانية**، عدد 40، 2009، ص 83-130.

جرائم قتل أو تعديات على أعوان السلطة وبقية السكان، وكذلك عند هتكهم لأعراض الناس وقيامهم بأعمال مخلة بالأخلاق العامة ومسيئة لمكانتهم (مثلا دخول البيوت لأجل الفاحشة، السّكر، الزنا وغيرها) أو التورط في قضايا "الفساد السياسي" المتنوعة خاصة خلال "أيام الهرج"[127].

وأشارت الوثائق إلى الأمر العليّ الصادر عن الباشا محمد والي في شهر ربيع الأول عام 989 هـ/أفريل 1581 لفائدة أسرة العظاظمة، وهو يتعلق بالإخوة الفقهاء تاج الدين والناصر ومحمد أولاد الشيخ عبد الجليل عظوم[128]. وأكّد المرسوم على تسريح «...جميع زراعاتهم حيث كانت وأين تعينت في مدينة القيروان وساير عملها من الأعشار والأحكار وساير الكلف العرفية والمواجب المخزنية...»، إضافة إلى «...سراح أربعة رجال من عزيب القيروان وأربعة رجال من جبل وسلات...» لخدمة عقاراتهم وقضاء شئونهم. وأعطاهم ذلك الأمر «...رأسين غنم من مكس باب المدينة المذكورة مع إجراء مرتب لهم ستة عشرة ناصرية تونسية كل يوم من خالص مجبا مدينة القيروان...»، كما منحهم أيضا «...سراح جميع دورهم ومن سكن فيها وساير قرابتهم وتباعهم من جميع طواري الفريض تسريحا تاما وإعفاءا عاما...» علما أنهم «...لا يكلفوا بما يجرا على المسرحين بوجه من الوجوه إكراما لهم ولسلفهم الطاهر...» حسب نص الأمر[129].

وتم تجديد هذا المرسوم العليّ زمن الباشا محمد جعفر في مناسبتين أي في أوائل شوال سنة 998 هـ وبداية ربيع الأول سنة 999 هـ، لكن صيغته تغيرت نسبيا وأضيفت إليه في المرة الثانية امتيازات جديدة مع الاحتفاظ بالمكاسب السابقة[130]. فقد منح الباشا للإخوة الثلاثة سنة 999 هـ «...سراح شعبتين اثنتين من أراضي المخزن من جميع الأعشار والأحكار وجميع الوضايف المخزنية والمجابي السلطانية...»، إضافة إلى «...سراح جميع حراثاتهم حيث كانت...» داخل قيادة القيروان[131]. وزادهم «...ناصريين تونسيين كل يوم...» في قيمة راتبهم الذي يأخذونه من دخل سوق الربّع، ونصّ الأمر الثالث على «...سراح الداخل والخارج لهم من باب المدينة المذكورة...». كما أشار إلى "سراح" هنشير الشقاف الذي على ذمتهم «...من جميع الحقوق المخزنية والشرعية...»، وبينت الوثيقة أن هذه الامتيازات تعود إلى «...ثبوت نزاهتهم وحسن طريقتهم...» ورسوخهم في العلم «...وإجلالا لخدمتهم لرسول الله...»[132].

وأبقى البايات الحسينيون بعد سنة 1705 على عادة احترام الأشراف ومحبتهم تبرّكا بآل البيت وتلميعا لصورتهم أمام المجتمع، واعترفوا بأوامر "التحرير" الصادرة عن الباشوات الأوائل والبايات المراديين وقاموا بتجديدها. واحترموا أشخاصهم وممتلكاتهم ومؤسساتهم وأبقوا على امتيازاتهم، باستثناء الذين تورطوا في أحداث

---

127 أ. و. ت.، دفتر 45 ص 184؛ دفتر 137 ص 15 : دفع الحاج رمضان الشريف بوستة في جمادى الثاني 1181 هـ ثلاثماية ريال من الخطية التي عليه،

128 أ. و. ت.، صندوق 1، ملف 1 وثيقة رقم 1 : أوائل ربيع الأول 989 هـ/أفريل 1581.

129 أ. و. ت.، صندوق 1، ملف 1 وثيقة رقم 1 : أوائل ربيع الأول 989 هـ/أفريل 1581. راجع أيضا : السوسي، ن. م.، ورقة 51.

130 أ. و. ت.، السلسلة التاريخية، صندوق 1، ملف 1 ملف فرعي 1 وثيقة عدد 2 و 3.

131 أ. و. ت.، السلسلة التاريخية، صندوق 1، ملف 1 ملف فرعي 1 وثيقة عدد 2 و 3. راجع أيضا :

Hénia A., « Fiscalités et politique fiscale dans la Régence de Tunis au début de la conquête ottomane », in Témimi A. (éd.), *Les Provinces arabes à l'époque ottomane*, Actes du VIe congrès du C.I.E.P.O. tenu à Cambridge au mois de juillet 1984, Zaghouan, p. 141-146.

132 أ. و. ت.، السلسلة التاريخية، صندوق 1، ملف 1 ملف فرعي 1 وثيقة عدد 3.

سياسية تنال من مؤسسة المخزن أو تدخلوا في نزاعات الأسرة المالكة[133]. كما اقتنع البايات بفكرة أن الشرفاء «...لا ينبغي أن يرهقوا بالظلم...» حسب رواية ابن عبد العزيز، نظرا لحرصهم الدائم على إظهار تديّنهم واحتواء رموز الإسلام الرسمي والشعبي[134]. ولهذا أصدروا "الأوامر" المتكررة لفائدة أعيان "أهل الفضل" حتى يستظهروا بها عند الاقتضاء والضرورة، «...لأن من يقف...» على ذلك "الأمر" «...عليه أن يعمل به من غير خلاف ومن يخالف لا يلوم إلا نفسه...» حسب العبارة الشائعة. وتمثل "الأوامر العليّة" وثائق رسمية مختومة ومؤرخة لأنها موجهة إلى مختلف أعوان المخزن وغيرهم من الأهالي، أي «...الأغوات والكواهي والقياد والمخلّصين (أي جامعي الضرائب) والمشايخ والعام والخاص...»[135].

ويحتوي "الأمر" عادة على الهوية الكاملة للمنتقع (أو المنتفعين) مع التأكيد على ضرورة احترامهم وتبجيلهم وتوقيرهم، فمثلا جاء في "الأمر" الصادر عن الباي حسين بن علي في جمادى الثاني عام 1139 هـ/1726-1727 ما يلي : «...إلى من يقف على أمرنا هذا (...) فإننا جددنا أمرنا هذا للمكرم الأجل الوجيه المبجل الشيخ الفقيه أبي محمد عبد اللطيف عظوم ابن الشيخ المرحوم المزار المدرس المحدث الواعظ أبي عبد الله محمد عظوم رحم الله السلف وجعل البركة في الخلف في الايصاء عليه ورعيه ومراعاته وحرمه واحترامه وحفظه وحفظ جنابه وعدم الجصارت (أي الجسارة) عليه بحيث لا تهتك حرمه ولا يهضم له جناب ولا يقاس بما يقاس به غيره...»[136]. ثم يستعرض "المرسوم" جملة الامتيازات الضريبية وغيرها التي يتمتع بها المستفيد مثلما هو الحال في الأمر السابق، إذ يقول الباي : «...إننا سرحنا له مواشيه الحارث بها حيث كانت وشركاءه في الحرث المذكور حيث كانوا فلا سبيل لمن يطالبهم في الأعشار الراجعة لجانب المخزن المعمور كما كان شقيقه المرحوم أبي عبد الله محمد عظوم المفتي لانتقاله بالممات لأننا سرحناهم تسريحا تاما مطلقا عاما من غير معارض لهم في ذلك ولا مخاصم ولا مدافع ولا منازع تجديدا تاما مطلقا موسعا عاما على مقتضا ما بيده من الأوامر السابقة...»[137].

ويعتبر عهد علي باشا (1735-1756) فترة استثنائية بالنسبة لأهل القيروان بصفة عامة وأشرافها بصفة خاصة، نظرا لمخلفات سنوات 1735-1740 التي غلب عليها العنف بشتى أشكاله. وقد انتهج المخزن سياسة الردع المنظم ضد كافة المحسوبين على "الصف الحسيني"، فعلى سبيل المثال تعرض الشريف أحمد بوهاها القروي سنة 1165 هـ/1751-1752 إلى غرامة قدرها 2000 ريال باسم تهمة "الفساد". كما ألصقت آنذاك نفس التهمة بالشريف عبد الجواد سعد الله القروي، وفرضت عليه خطية قدرها 500 ريال[138]. وتعرض خمسة أنفار آخرين جلّهم من

---

[133] أ. و. ت.، دفتر 3 ص 193، دفتر 6 ص 56، دفتر 12 ص 147، دفتر 15 ص 205 ...الخ؛ ابن الخوجة، "كيف انتشر الشرف بإفريقية..."، ن. م.، ص 381-384؛ ابن أبي الضياف، ن. م.، ج 4، ص 119، 178-179؛ ج 8، ص 177-178.

[134] ابن عبد العزيز، ن. م.، ورقة 589. راجع أيضا : خوجة، ن. م.، ص 117-118، 131-132، 262-263 ...الخ؛ ابن يوسف، ن. م.، ورقة 2، 54-66؛ ابن طاهر، جمال، "علماء القيروان والسلطة الحسينية"، **ملتقى : إشعاع القيروان عبر العصور، القيروان 20-25 أفريل 2009؛**

Abun Nasr J.M., « Religion and politics in eighteenth-century Tunisia », in *Zeitschrift der Deutshen Morgenlandischen Gesellschaft*, supplément III, 1, 1977, p. 295-318; Cherif M.H., « Hommes de religion …», *Op. cit.*, p. 583-594.

[135] أ. و. ت.، السلسلة التاريخية، صندوق 1، ملف 1 ملف فرعي 3 وثيقة عدد 3 : أوائل جمادى الثاني 1139 هـ.

[136] **م. س.**

[137] **م. س.**

[138] أ. و. ت.، دفتر 45 ص 176.

الخضراويين أيضا إلى الردع المالي في ذلك العالم، حيث تحملوا خطايا متفاوتة كانت قيمتها الجملية 8000 ريال[139]. وسلّط علي باشا نقمته في السنة الموالية على أولاد الرماح الذين انفردوا لعدة سنوات بخطة إمامة الجامع الأعظم، حيث طالب في منتصف جمادى الأولى 1166 هـ/1752-1753 كلا من الحاج علي الرماح وقريبه المدعو محمد بأداء مائة قفيز شعير بواسطة وكيل القيروان[140].

لكن هذا لا ينفي أن بعض "الأشراف" والفقهاء وغيرهم من وجهاء "بلْدية" القيروان استفادوا من العهد الباشي، لأنهم أحسنوا تطبيق شعار "الله ينصر من أصبح" كأصحاب الخطط المخزنية (مثلا المفتي والوكلاء والأمناء) وغيرهم من الانتهازيين والمغامرين. فمثلا أخذ سي سالم الوحيشي سنة 1157 هـ قفيزيْن من القمح على "وجه الإحسان" مقابل قفيز شعير وأربعة "أقفزة قمح" لفائدة الشيخ سيدي بالقاسم الغرداوي، وكان هذا الأخير يحصل أيضا على "علفة" قدرها سنويا 3¾ "أقفزة شعير"[141]. بينما كان الفقيه عبد اللطيف عظوم يتقاضى سنة 1163 هـ/1749-1750 راتبا قدره 90 ريالا، في حين بلغ راتب "أمين المعاش" آنذاك 27 ريال و 10 نواصر باعتبار أربعة نواصر يوميا. كما شغل المدعو علي النخلي منذ شهر شوال من العام المذكور خطة "وكيل الطعام"، وتعهد «...أن جميع ما يقبل من نعمة قمح وشعير يحاسب عليه العشرة اثنا عشر...» ...الخ[142].

وآزر المخزن ذوي الأنساب في الحياة العامة طيلة العهد العثماني، إذ أصدر «...الأوامر الكريمة (...) زجرا لمن تجرأ وهمّ بمخالفة (...) العادة...» المألوفة[143]. وأعفى القاطنين منهم بالقيروان كبقية "البلْدية" من دفع الدية السياسية، وعاملهم مثل أبناء العائلات الوجيهة بحاضرة تونس والمخازنية وعسكر زواوة. كما سعت السلطة أيضا إلى حماية الأشراف في أشخاصهم وممتلكاتهم رغم دسائس الوشاة ومؤامراتهم أحيانا، واستخدمت الردع المالي كوسيلة لمنع التعديات اللفظية والمادية التي قد تستهدفهم[144]. وفي هذا الإطار العام تندرج مضاعفة قيمة دوايا قتلاهم وخطايا الاعتداء عليهم، مثلما هو الحال بالنسبة للفقهاء والمرابطين وأعوان الدولة والمماليك والأتراك والكرغليين وأبناء الزوايا وأهل الذمة. فقد حددت دية النفس الشريفة في العادة بألف دينار أو ما يعادلها (أي 615 ريال أو 60 من الإبل)، بينما كانت دية جنين المرأة الشريفة نصف تلك القيمة أي 500 دينار أو 307½ ريال أو 30 من الإبل[145]. وللدلالة على ذلك نسوق الأمثلة التالية :

---

139 توزعت تلك الخطايا كالآتي = الحاج علي الخضراوي : 2000 ريال، الحاج حمودة المعيلل : 2000 ريال، حمدان الخضراوي : 2500 ريال، قاسم الخضراوي : 750 ريال، حمودة الخضراوي : 750 ريال. راجع : أ. و. ت. دفتر 45 ص 176.

140 أ. و. ت.، دفتر 45 ص 177.

141 بلغت "العلفة" المذكورة في كل يوم صاعين من الشعير. راجع : أ. و. ت.، دفتر 42 ص 105.

142 أ. و. ت.، دفتر 45 ص 175؛ دفتر 65 ص 119.

143 أ. و. ت.، السلسلة التاريخية، صندوق 81 مكرر، ملف 990 وثيقة 9 : 17 ربيع الثاني 1277هـ.

144 ابن ماجة، **ن. م.**، ص 424-427، 429؛ البخاري، **ن. م.**، ج 8 ص 34-48 : كتاب الديات؛ أ. و. ت.، دفتر 42 ص 34، دفتر 67 ص 65-66، دفتر 120 ص 80؛ ابن عبد العزيز، **ن. م.**، ورقة 616؛ ابن أبي الضياف، **ن. م.**، ج 4، ص 178؛ ابن طاهر، جمال، **الفساد وردعه بالبلاد التونسية (الردع المالي وأشكال المقاومة والصراع 1705-1840)**، تونس، 1995، ص 45-46، 58-70. تجدر الإشارة هنا إلى أن سكان جبل مطماطة بالجنوب الشرقي لم يخضعوا لأداء الدية المخزنية حتى أواسط القرن الثامن عشر، ثم أجبرهم الأمراء الحسينيون بعد سنة 1756 على دفعها كغيرهم من الرعايا.

145 حدد المخزن دية النفس بالنسبة لبقية الأهالي بقيمة 500 دينار أو 307½ ريال أو 30 إبل، بينما كانت دية الجنين تساوي 250 دينار أو 153¾ ريال أو 15 إبل. ويتمثل أعوان الدولة في المخازنية والصبايحية والمشايخ والعدول والملتزمين وغيرهم. راجع : أ. و. ت. دفتر 45 ص 52 وما يليها، دفتر 120 ص 7، 14، 32، 53-54، 76-77، 80 ...الخ، دفتر 142 ص 188، دفتر 165 ص 189، دفتر 204 ص 21، 56، 80، دفتر 274 ص 156، 193، دفتر 291 ص 114، 200، دفتر 396 ص 95...الخ؛ بن طاهر، 1995، ص 72-84.

- «...1000 دينار : قبل عزيب الوحيشي دية المبروك بن علي بن علوان من أولاد الهاني قتله المبروك بن السحيرية من عزيب الوحيشي ضربه برصاصة قتله في هنشير (...) كروسية أوايل رمضان من سنة 1159 أخبر عنه عبد النور كاهية الصبايحية القراوة بل ثبتت الدية أنصاف بين أولاد الهاني وعزيب الوحيشي لأنه لم يظهر له غريم قيد بإذن المعظم سيدنا دام عزه تعين خلاصها على يد الحاج أحمد الشوك قايد القيروان تنقام على مراد خزنه دار...» (أ. و. ت. دفتر 45 ص 175)

- «...1000 دينار دية محمد الأسود من أولاد الشيخ سي الهاني قتله حسين بن عمارة وأحمد بن عمارة وأحمد بن عبد السلام من أولاد سي الهاني وتعين خلاصها على يد القايد عمر المرابط أواخر شعبان سنة 1176...» /مارس 1763 (أ. و. ت. دفتر 67 ص 66)

- «...دية عمر الشريف العشير قتله صالح وأخوه الحاج شعبان القاسمي من أولاد العابد بكمية تعين خلاصها على يد بوهاها ألف دينار...». واستخلصت هذه الدية سنة 1179 هـ/1765-1766 (أ. و. ت. دفتر 67 ص 66، دفتر 120 ص 80) ...الخ.

ويتضح مما سبق ذكره أن أشراف القيروان تمتعوا كبقية طائفتهم بعدة امتيازات جبائية خاصة قبل سنوات 1820، لاسيما الأعيان وأولاد الزوايا الذين كانوا في غالبهم مقربين من السلطة. فهم لم يتحملوا نفس الرسوم العادية التي كانت موظفة على مكاسب بقية الفئات الاجتماعية وأنشطتها الاقتصادية، واستفاد بعضهم كثيرا من سياسة "الإحسان" والعطاء التي طبقها حكام تونس منذ أواخر القرن السادس عشر[146]. وتفيد الوثائق المتأخرة أن أبناء الزوايا مثلا أولاد زاوية سيدي بوعبانة وغيرهم «...لا يمسون بمكروه ولا بمضرة...»، وأكدت "الأوامر العلية" أن أعوان الجباية وغيرهم من «...المخازنية لا ينزلون في بيوتهم (...) ولا يطالبونهم بمونة ولا علفة...»[147]. ولم تتأثر هذه الوضعية بالتغييرات التي طالت النظام الضريبي في عشرينات القرن التاسع عشر، مثلا إقرار أداء عشر الزيت وعشر الحبوب في سنتي 1820 و 1827. كما أفلت الأشراف أيضا من غالب المراجعات الجبائية زمن ولاية أحمد باي المعروف بكثرة اعتقاده في آل البيت، رغم أن بعض الضرائب المحدثة شملت آنذاك رحاب مدينتهم وأسواقها مثلا أداء "المحصولات"[148].

لكن نعمة المخزن بدأت تزول شيئا فشيئا منذ عهد محمد باي (*1855-1859*) عن بعض "أهل الصفوة" الذين ودعوا زمن العزّ، لأن منشور "الإعانة" الصادر في شوال سنة 1272 هـ/جوان 1856 شمل «...المشروف والشريف...» بأرياف الإيالة ولم يقع استثناء «...أحد من أهل الخيام والمداشر والقرى

---

[146] أ. و. ت.، دفتر 3 ص 192، دفتر 6 ص 56-57، دفتر 39 ص 12 ...الخ؛ خوجة، ن. م.، ص 117-118؛ ابن عبد العزيز، ن. م.، ورقة 493-494، 563-564، 588-590؛

Cherif M.H., « Hommes de religion ...», *Op. cit.*, p. 580-593; Abun Nasr J.M., « Religion and politics...», *Op. cit.*, p. 296 et sq.

[147] أ. و. ت.، السلسلة التاريخية، صندوق 81 مكرر، ملف 988 : وثيقة 34 بتاريخ 15 ربيع الثاني 1283 هـ، وثيقة 40 بتاريخ 26 جمادى الثانية 1288 هـ.

[148] فرضت حكومة محمود باي يوم 30 محرم 1235 هـ/18 نوفمبر 1820 ضريبة عشر الزيت، بينما أقرّ ابنه حسين باي في غرة ربيع الأول 1243 هـ/22 سبتمبر 1827 أداء عشر الحبوب. راجع : ابن أبي الضياف، ن. م.، ج 3، ص 130-131، 160-161، ج 4، ص 31-32، 43-48، 53، 55.

والبلدان...»[149]. واضطر محمد الصادق باي (*1859-1882*) فيما بعد إلى إخضاع أشراف القيروان وبقية المدن الكبرى لتلك الضريبة كغيرهم من الرعايا، نظرا لتفاقم الأزمة المالية بعد سنوات 1850 وتراجع القطاع الفلاحي وظهور الجفاف بكيفية غير معهودة. وفي هذا الإطار العام صدرت الأوامر إلى عامل القيروان ومشايخها في جمادى الثاني 1280 هـ/أواخر 1863 لإحصاء جميع الذكور المكلفين حسب الأحياء وتبيان حالتهم الاجتماعية والاقتصادية، وذلك لضبط قائمة، البالغين القادرين على أداء "الإعانة" التي حددت آنذاك بقيمة 72 ريال على كل ذكر بالغ[150]. وتأسف عثمان الحشايشي لإلغاء حكومة هذا الباي عادة توريث الرواتب، لأن العرف الجاري سابقا يقضي أن «...كل شريف إذا مات والده، (...) يرث مرتبه...»[151].

وبالتالي يمكن القول إن جماعة الأشراف لها مكانة مرموقة وأدوار متعددة داخل المجتمع القيرواني أثناء العهد العثماني، رغم التفاوت الاجتماعي والتناقضات القائمة سواء بين العائلات الفاعلة أو داخل أولاد الزوايا. وحظي أفراد الجماعة المذكورة في جملتهم بالاحترام والتبجيل، علما أن أعيانهم كانوا ضمن النخبة القيروانية ولهم مساهمة واضحة في صناعة القرار خاصة على المستوى المحلي. ولكن ما هي الملامح التنظيمية لتلك الفئة الاجتماعية ؟

III - فرع نقابة الأشراف بالقيروان

تعتبر نقابة القيروان أقدم مؤسسة لتمثيل ذوي الأنساب بالبلاد التونسية، نظرا للدور المحوري الذي كان لعاصمة افريقية منذ بداية العهد الإسلامي. فهي النواة الأولى التي تفرعت عنها أو نسجت على منوالها أثناء الفترات اللاحقة تنظيمات ذوي الأنساب، وأكسبتها تلك الأسبقية احتراما زائدا ومكانة متميزة في نظر صناع القرار وعامة الأهالي. لكن هذه النقابة العريقة أو الجمعية الأم التي ظهرت على الأرجح زمن خلافة العباسيين فقدت مركزها وتدحرجت إلى المرتبة الثانية بسبب التحولات السياسية، بينما تدعمت نقابة تونس وتبوأت الصدارة لمّا صارت تلك المدينة عاصمة للبلاد[152]. وتأكد ذلك التحول منذ أواخر القرن السادس عشر لأن الحاضرة احتكرت مجددا كافة مؤسسات القرار، وأضحت نقابة القيروان فرعا داخليا تابعا لنقابة شرفاء مدينة تونس. وكانت نقابات قواعد الولايات العثمانية (مثلا القاهرة ودمشق وبغداد) ترتبط مباشرة بنقابة الأشراف باسطنبول، علما أن تلك المؤسسة العريقة حافظت على تنظيمها الهرمي وأدوارها المعهودة[153]. فما هي الملامح العامة لهذه الجمعية التي أطرت جماعة الأشراف ومثلتهم طيلة العصر الحديث ؟

---

[149] ابن أبي الضياف، **ن. م.**، ج 4، ص 205. بلغت هذه الضريبة الشخصية آنذاك 36 ريالا باعتبار 3 ريالات شهريا، لكنها لم تشمل جميع سكان البلاد التونسية. فقد وقع استثناء سكان القيروان وصفاقس وسوسة والمنستير والعاصمة تونس من أدائها، بينما شمل الإحصاء عروش منطقة القيروان. راجع : أ. و. ت.، دفتر 626؛ ابن أبي الضياف، **ن. م.**، ج 4، ص 206-208.

[150] ابن أبي الضياف، **ن. م**، ج 4، ص 200-201، 203-208، 214-218، 250-254، 260، ج 5، ص 16، 65-66، 111-117؛ بلقاسم، إبراهيم بن جمعة، **الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التونسية من 1861 إلى 1864 (من خلال محاضر محاكم الجنايات والأحكام العرفية)**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 2002، ص 91-94، 97-111، 119، 174-196، 320-328؛

Ganiage J., *Op. cit.*, p. 157-179, 187-192; Chater K., *Op. cit.*, p. 578-585, 587-596; Bachrouch T., *Op. cit.*, p. 340, 353.

[151] الحشايشي، **ن. م.**، ص 279.

[152] الدولاتلي، **ن. م.**، ص 38-53، 57-65؛ ابن الخوجة، "كيف انتشر الشرف بإفريقية..."، **ن. م.**، ص 381-384؛ **دائرة المعارف الإسلامية**، ج 13 : مادة شريف، ص 272.

[153] هنالك عدة فروع أخرى لنقابة الأشراف بالإيالة التونسية، مثلا نابل وسوسة وصفاقس وغيرها. راجع : ابن الخوجة، "كيف انتشر الشرف بإفريقية..."، **ن. م.**، ص 381-384؛ المكني، **ن. م.**، ص 102-112.

1- أهمية فرع نقابة القيروان واختيار النقيب

لم يفقد فرع نقابة الأشراف بالقيروان بريقه إذ بقيت هيبته حية في ذاكرة الناس، وامتد إشعاعه نحو المناطق المجاورة التي حبذ العديد من أهلها شجرات النسب ذات الختم القيرواني مثلا أشراف أرياف صفاقس وقرى قيادة سوسة. وظل نقيب "حومة السادات" مبجلا لدى المخزن، لاسيما أن له تأثيره كبير على مواقف الأهالي وتحركاتهم حتى أواخر القرن التاسع عشر[154]. ويظهر أن أعيان الأشراف كانوا يتحاورون حينما تتعطل نقابتهم لسبب ما، سواء عند عجز النقيب عن أداء مهامه اعتبارا للمرض والشيخوخة وغير ذلك أو عند شغور الخطة إثر وفاة رئيسهم. ولهذا كانوا يجتمعون بطريقتهم لتدارس الوضعية الطارئة والتشاور حول اختيار من يرشحوه للولاية، وكانوا يستندون في الظروف العادية إلى العرف إذ يختارون في الغالب أحد أفراد أسرة النقيب السابق. واعتمدت العادة الجارية على جملة من المقاييس الشائعة لدى بقية الجماعات الشريفة، وهي تتمثل في الكفاءة والعفة والأمانة والنزاهة واستقامة السلوك والمروءة وكبر السن وحتى الانتساب إلى العلم. وتتوج تلك المشاورات عادة بتحرير شهادة أو "عدالة" يوقعون عليها قبل إرسالها إلى سلطات تونس، وتقوم هذه الأخيرة دائما بتزكية اختيارهم ما دام المرشح الوحيد يحظى بالإجماع والتأييد[155].

وتشير المصادر المتأخرة أحيانا إلى التكالب على ولاية النقابة لأجل "العادة والراتب"، حيث تفقد الجماعة انسجامها المألوف وقد تنقسم إلى مجموعتين أو أكثر. وتشهد "الحومة" حركية غير معهودة إثر وفاة النقيب لأن كل مجموعة تحاول استقطاب أكثر عدد ممكن من الأشراف، ويترافق ذلك مع تعدد الاجتماعات لتنسيق المواقف وتحرير العرائض وجمع الإمضاءات لفائدة المرشح[156]. وتفيد المصادر أن بعض أشراف القرن السابع عشر الطامعين في الخطة لم يترددوا في القيام بمساعي لدى الباب العالي لأنها خطة مرموقة، لاسيما أن موظفي القصر باسطنبول كانوا يتدخلون بطريقتهم في إسناد الخطط الهامة خاصة داخل الولايات البعيدة عن المركز[157]. وأدت هذه المناسبات الاستثنائية إلى توتر العلاقات بين العائلات الكبيرة وظهور نوع من التشنج والاحتقان داخل "حي السادات" بالقيروان، ولعل ذلك ما سهّل على المخزن احتواء تلك المؤسسة العريقة والسيطرة عليها. فهو الذي يختار النقيب في حالة مطالبة أكثر من شريف بولاية المنصب استنادا إلى قاعدة الولاء والخدمة، وبالتالي أضحى النقيب أداة طيعة لأنه ينفذ ما يطلب منه ولا يستطيع أن يقول لا[158]. ولا ننسى أن الماوردي قد ذكر أن المولى أو السلطان يمكنه أن يتخيّر من الشرفاء «...أجلهم بيتا، وأكثرهم فضلا، وأجزلهم رأيا، فيولّي عليهم، لتجتمع فيه شروط الرياسة والسياسة، فيسرعوا إلى طاعته برياسته وتستقيم أمورهم بسياسته...»[159].

---

154 ابن أبي الضياف، ن. م.، ج 5، ص 141-142؛ ابن الخوجة، "كيف انتشر الشرف بإفريقية..."، ن. م.، ص 379-381؛ المكني، ن. م.، ص 117؛

Archives M.A. E. (Nantes), Notice des Tribus, 69 : Notice des Tribus de Kairouan, folio 30, 35, 65, 84, 93.

155 تشير الوثائق المتأخرة إلى تلك المقاييس. راجع : أ. و. ت.، سلسلة "س" صندوق 29، ملف 6 : - ملف فرعي 6 وثيقة 15، - ملف فرعي 9 وثيقة 8 و 9، - ملف فرعي 12 وثيقة 4 ...الخ.

156 أ. و. ت.، سلسلة "س" صندوق 29 ملف 6 : ملف فرعي 6 وثيقة 14-15؛ - ملف فرعي 9 وثيقة 1 و 2 و 8 و 9 ...الخ؛ قاسم، ن. م. ، ص 202.

157 السوسي، ن. م.، ورقة 174-175.

158 أ. و. ت.، سلسلة "س" صندوق 29 ملف 6 : ملف فرعي 6 وثيقة 1 و 3 و 7؛ - ملف فرعي 9 وثيقة 12 و 14 و 17...الخ.

159 الماوردي، ن. م.، ص 114.

وكان لعائلة العواني دور بارز في إدارة نقابة "مدينة الصحابة" إذ أعطت عديد النقباء، مثلا السيد علي بن أحمد العواني الحسيني (ت. 1279 هـ/1862-1863) الذي «...سار فيها سيرة الإنصاف...» حسب شهادة أحد المعاصرين[160]. وتداول العوانيون على رئاسة ذلك الفرع في غالب فترات العصر الحديث، وكانوا يتباهون كغيرهم بذلك الدور النشيط الذي حولوه مع مرور الأيام إلى حق مكتسب. ولعل هذا ما جعل أحد أبناء تلك الأسرة الشريفة يذكر في خطابه الموجه إلى قصر باردو بتاريخ 20 محرم عام 1323 هـ/26 مارس 1905 «...أن خطة نقابة الأشراف بالقيروان كانت بأيدي أسلافي جيلا بعد جيل ولم تخرج عن آل بيتنا أصلا...»، وهو يعتبر تلك الوظيفة حكرا على أجداده إذ «...لم يتحلى بها غيرهم...» وخروجها من أيدي أحفادهم يعدّ حسب زعمه إساءة كبرى لزاويتهم الشهيرة وهضما لحقوق عائلتهم[161]. وتجدر الإشارة إلى أن احتكار خطة النقيب وبقية الخطط الهامة الأخرى (مثلا القضاء، المشيخ، الإفتاء، الأمانة وغيرها) كان أمرا شائعا في ذلك العصر داخل المجال العربي الإسلامي، مثلما هو الحال في حلب (عائلة الكواكبي) أو القاهرة (أسرة البكري) أو بغداد (آل الكيلاني) أو حمص (آل الجراكي) وغيرها من المدن[162].

ويبدو أن بعض أعيان "أهل الصفوة" لم يتقبلوا تفرّد آل العواني برئاسة النقابة، خصوصا أولاد العلاني الذين ينحدرون من سلالة الأنصار ولهم أيضا كلمة نافذة وأتباع داخل القيروان خاصة في حومة الممرّ. وتحول ذلك الرفض أحيانا إلى منافسة حادة بين أبناء العائلتين تواصلت حتى في مطلع القرن العشرين، رغم المستجدات الخطيرة التي كانت تستوجب آنذاك تكتل جميع "القراوة" وتجاوز المصالح الذاتية الضيقة قصد توحيد الجهود وحشد عامة الناس لمواجهة الاحتلال الفرنسي ومخططاته[163]. ولم ينحصر الصراع داخل النخبة الشريفة فقط بل اتسع ليشمل بقية أفراد الجماعة، لأن الكثير منهم صاروا رافضين لتفرّد أولاد العواني وهيمنتهم. وسعى المعارضون لتوريث الخطة إلى تكريس مبدأ الشورى في اختيار النقيب وتحرير اللوائح الممضاة، مثلا في مطلع سنة 1323 هـ/ربيع 1905 إثر «...وفاة نقيب السادة الأشراف بمدينة القيروان وخلوّ منصبه...»[164].

---

[160] الكناني، ديباجة، **ن. م.**، ورقة 10. راجع أيضا : ابن الخوجة، "كيف انتشر الشرف بإفريقية..."، **ن. م.**، ص 379؛

Elaouani-Cherif A., *Op. cit.*, p. 452 et sq.

[161] أ. و. ت.، السلسلة س.، صندوق 29، ملف 6 ملف فرعي 6 وثيقة 19. نفس الظاهرة نجدها في نقابة أشراف الحاضرة التي احتكرتها عائلة بيرم تقريبا من سنة 1792 إلى غاية 1861، وكذلك ببقية نقابات أشراف المدن والقرى التونسية في ذلك العصر، مثلا أولاد سيدي محمد بن داود بزاوية الصقالبة التابعة لعرش المعاوين أو عائلة زين العابدين بمدينة سوسة أو داخل زاوية الجمنيين في نفزاوة وغيرها. راجع : نفس الملف : - ملف فرعي 12 وثيقة 8 بتاريخ 12 ربيع الأول 1365 هـ/14 فيفري 1946، - ملف فرعي 13 وثيقة 1 بتاريخ 22 نوفمبر 1946؛ ابن الخوجة، "كيف انتشر الشرف بإفريقية..."، **ن. م.**، ص 382. أنظر كذلك :

Ben Achour M.A., « Les Šarifs à Tunis…», *Op. cit.*, p. 347-348.

[162] الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، بيروت ، ب. ت.، ج 2 ص 162، 327، - ج 3، ص 250؛ حنا بطاطو، **العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، ترجمة عفيف البزاز، بيروت 1990، ص 183 وما يليها؛ المكني، **ن. م.**، ص 122، 125.

[163] أ. و. ت.، السلسلة التاريخية، صندوق 81 مكرر، ملف 990 ملف فرعي 1 الوثائق عدد 4 و 7 و 9، السلسلة س.، صندوق 29، ملف 6 ملف فرعي 6 وثيقة 12 و 19 و 28.

[164] أ. و. ت.، السلسلة س.، صندوق 29، ملف 6 ملف فرعي 6 : - وثيقة 9 : محرم 1323 هـ، - وثيقة 17 بتاريخ 16 محرم 1323 هـ.

فقد وجه الفقيه محمد بن عمر العلاني الشريف الأنصاري رسالة في شهر محرم عام 1323 هـ إلى الوزير الأكبر المدعو محمد العزيز بوعتور، علما أنه كان في ذلك الوقت شيخا للطريقة التيجانية ومدرسا بالجامع الكبير «...وليس له مرتب يقوم بشئونه...» حسب قوله. وذكّر بانتمائه إلى «...السلسلة النبوية والعصابة المصطفية...»، وطلب من "جنابه" «...الرفيع صدور الإذن بولاية العبد في هذا المنصب الجليل إن وافق واستصوب (...) ذلك...»[165]. ويبدو أن غالب أفراد العائلتين انخرطوا في ذلك التنافس الحاد، وثمنوا علاقاتهم داخل الأحياء لتأييد مرشحهم عن طريق اللوائح الممضاة. وتفيد بعض الوثائق أن العلانيين كانوا أكثر حركية وتأثيرا من منافسيهم إذ استقطبوا تأييد الوافدين من "البليدات" (مثال أشراف العلوين) وبعض الأعيان كأولاد بوهاها وغيرهم، وهو ما جعلهم يحصلون على مساندة أكثر من مائة شريف بالغ[166].

ويظهر أن العوانيين قد تقلص نفوذهم وانحسر إشعاعهم في ذلك الوقت داخل الجماعة المدروسة، رغم أنهم استندوا إلى الأسر العريقة بالمدينة كعائلة عظوم مثلا. والراجح أنهم ابتعدوا لعدة أسباب عن مشاغل عامة الأشراف وتطلعاتهم، ولذلك لم يقدروا على حشد سوى نصف عدد الذين آزروا خصومهم العلانيين. ويبدو أن "إخوانهم" وحتى بعض قرابتهم سئموا احتكارهم رئاسة النقابة لفترات طويلة، ولذلك لم يتردد بعضهم في الترشح للخطة المذكورة مثلا السيد حمدة بن أحمد الشريف الهنتاتي[167]. لكن أولاد العواني وجدوا في غالب الأحيان مساندة قوية من قبل نقيب النقباء بحاضرة تونس إذ لم يبخل عليهم بتوسطاته ومساندته، ولعله استند إلى إشعاع زاوية جدهم داخل القيروان وخدمتهم المتواصلة للمخزن وتوارثهم لذلك المنصب منذ زمن بعيد[168].

2- امتيازات نقيب أشراف القيروان

كان نقيب أشراف القيروان يتقاضى راتبا قارا من المخزن كغيره من أصحاب الخطط الدينية (أي المفتي، القاضي، الإمام) وشيوخ الأحياء وأمناء الحرف، بالإضافة إلى الأموال التي يحصل عليها من إسناد شجرات النسب وهدايا أهل البرّ والإحسان وأوقاف الزاوية و"فتوحاتها". فمثلا تفيد محاسبة القايد أحمد بوهاها عامل القيروان أن راتب المدعو سي قاسم العواني نقيب الأشراف سنة 1172 هـ/ 1758-1759 بلغ 23 ريالا وأربعة نواصر عن

---

165 أ. و. ت.، السلسلة س.، صندوق 29، ملف 6 ملف فرعي 6 : - وثيقة 9 بتاريخ محرم 1323 هـ، - وثيقة 17 بتاريخ 16 محرم 1323 هـ.

166 أ. و. ت.، السلسلة س.، صندوق 29، ملف 6 ملف فرعي 6 وثيقة عدد 14 : 22 صفر 1323 هـ/17 أفريل 1905.

167 أ. و. ت.، السلسلة "س"، صندوق 29، ملف 6 ملف فرعي 6 : وثيقة 13 بتاريخ 23 محرم 1323 هـ/29 مارس 1905، وثيقة 15 بتاريخ صفر 1323 هـ/أفريل 1905.

168 طلب أحمد الشريف باش مفتي المالكية ونقيب الحاضرة يوم 7 مارس 1905 من الوزير الأكبر محمد العزيز بوعتور الموافقة على ولاية محمد بن محمد العواني «...عوض والده في الخطتين النقابة والمشيخة...»، نظرا لما «...فيه من الأهلية والنسبة الطينية والعفة الدنيوية...» واحتراما للعادة المألوفة «...في ولاية الأكبر سنا من آل العوانيين...». راجع : أ. و. ت. السلسلة "س"، صندوق 29، ملف 6 ملف فرعي 6 وثيقة 12 : غرة محرم 1323 هـ/7 مارس 1905. وعينت السلطة في الأخير الشيخ محمد بن محمد بن حسين العواني في تلك الخطة، حسبما جاء في الأمر الصادر بتاريخ 3 ربيع الأول 1323 هـ. راجع : أ. و. ت.، السلسلة "س"، صندوق 29، ملف 6 ملف فرعي 6 وثيقة 20 ؛ وكذلك الوثيقة 21 : 11 ربيع الأول 1323 هـ.

عشرة أشهر، وهو يساوي راتب الفقيه الواعظ علي الزوابي في ذلك الوقت[169]. لكن هذا الراتب القار يبقى متواضعا جدا مقارنة مع رواتب بقية أصحاب الخطط الشرعية لأن النقيب المذكور كان يتقاضى في كل يوم أربعة نواصر فقط، بينما ارتفع راتب الشيخ القاضي يوميا إلى ربع ريال أي 13 ناصري حسبما توضحه الإحصائية الموالية. كما بلغ الراتب اليومي آنذاك لكل من الشيوخ المفتيين الأربعة ثمانية نواصر، باستثناء الشيخ المفتي الحنفي سي عبد اللطيف الطوير الذي كان مقربا كثيرا من قصر باردو ويأخذ نفس القيمة المسندة للشيخ القاضي أي 90 ريالا[170].

الخطة وصاحبها	الراتب عن 10 أشهر	الراتب اليومي	الراتب السنوي
الشيخ القاضي	75 ريال	13 ناصري	90 ريالا /146¾ دينار
الشيخ المفتي عبد اللطيف الطوير	75 ريال	13 ناصري	90 ريالا
الشيخ المفتي عبد الله عظوم	46 ريال و8 نواصر	8 نواصر	56 ريال/61½ ريال *
الشيخ المفتي محمد بوراس	46 ريال و8 نواصر	8 نواصر	56 ريال/61½ ريال *
الشيخ المفتي محمد زدام	46 ريال و8 نواصر	8 نواصر	56 ريال/61½ ريال *
الفقيه سي محمد العيساوي (1)	36 ريال و7 نواصر	7¾ ناصري	≅ 52 ريال
سي قاسم نقيب الأشراف	23 ريال و 4 نواصر	4 نواصر	27 ريال و 10 نواصر
الفقيه علي الزوابي الواعظ	23 ريال و 4 نواصر	4 نواصر	27 ريال و 10 نواصر

جدول 2 : رواتب النخبة الدينية بالقيروان في 1171-1172 هـ/1757-1759. (دفتر 108 ص 186).

(1) ازدادت قيمة راتب هذا الشيخ منذ يوم العاشر رجب سنة 1172 هـ؛ يظهر أن تباين الأرقام التي تقدمها الوثائق حول الراتب السنوي تعود أساسا إلى اختلاف عدد أيام السنة القمرية والسنة الشمسية. راجع : أ. و. ت. دفتر 47 ص 34؛ دفتر 65 ص 119.

وذكر المدعو عثمان بن قاسم العواني نقيب "سادة القرواة" في بعض رسائله عام 1271-1272 هـ/1854-1856 أن لصاحب تلك الخطة "عادة جارية" لعلها ترقى إلى بداية القرن السابع عشر، بالإضافة إلى جراية نقدية قدرها أربعة نواصر يوميا أي 27 ريال و 10 نواصر في كل عام. وتتمثل تلك "العادة" في الحصول على كمية من الحبوب أي «... عشر نادرين قمح وشعير...» سنويا، كما «... يأخذ في الشهر أربعة أواق...» من "حانوت الدخان" بالمدينة أو من لزام الحانوت المذكور إن كان مستهلكا لتلك المادة[171]. لكن تلك "العوايد" بقيت في الواقع دون ما

---

[169] تعلقت محاسبة هذا العامل بلزمة قيادة القيروان طيلة عشرة أشهر من يوم 11 ذي القعدة 1171 هـ إلى غاية 10 رمضان 1172 هـ، وكان النقيب المذكور آنذاك من أبناء الزاوية العوانية. راجع : أ. و. ت.، دفتر 108 ص 185-186. التثبت دفتر 107 ص 94. وكذلك : السلسلة "س"، صندوق 29، ملف 6 ملف فرعي 6 وثيقة 25 : 8 ربيع الثاني 1324 هـ/31 ماي 1906.

[170] أ. و. ت.، دفتر 48 ص 36 ؛ دفتر 108 ص 186.

[171] أ. و. ت.، صندوق 81 مكرر، ملف 990 ملف فرعي 1 وثيقة عدد 4 : أواسط جمادى الثاني 1271 هـ، وثيقة عدد 5 : أوائل رجب 1272 هـ، وثيقة عدد 6 : رجب 1272 هـ. تجدر الإشارة هنا إلى أن بقية النخبة الدينية بالقيروان كانت لها "عوايد"، فمثلا كان لإمام جامع الحنفية "عادة" في كل صيف قدرها قفيزين قمح بالمعيار التونسي. راجع : أ. و. ت. السلسلة التاريخية، صندوق 81 مكرر، ملف 988 وثيقة 80 : أواسط محرم 1277 هـ.

يتقاضاه آنذاك نقيب حاضرة تونس، نظرا لالتصاقه بصناع القرار منذ انتصاب الحكم العثماني بالبلاد. فهو إمام جامع الزيتونة ونقيب النقباء الذي يمثل جميع السادة الأشراف بالإيالة التونسية، وكان له حق التصرف في أحباس النقابة ومراقبة كافة نقباء المدن الداخلية مثل نقيب باجة أو بنزرت[172]. والمهم أن ذلك الراتب القار ساهم في بقاء النقيب ضمن الفئة المحظوظة بالمدينة، وهو ما يفسر وقوفه الدائم إلى جانب المخزن وسياسته.

ويتضح مما سبق ذكره أن راتب نقيب الأشراف كان يقدر في أواسط القرن الثامن عشر بنصف راتب الشيخ المفتي، وهو أقل من ثلث قيمة الأجر الذي يحصل عليه آنذاك الشيخ القاضي بالقيروان. والراجح أن هذا الراتب سجل زيادة طفيفة مقارنة مع الفترات السابقة، لأن المخزن كان يأذن أحيانا لاعتبارات معينة بزيادات لفائدة أصحاب الرواتب. فعلى سبيل المثال لا الحصر أمر علي باي في 10 رجب سنة 1172 هـ بزيادة شهرية قدرها ريال واحد وثمانية نواصر في راتب الشيخ سي محمد العيساوي، ولذلك تحول راتبه من 6 نواصر إلى 8 نواصر في كل يوم[173]. وكان لراتب النقابة قدرة شرائية مهمة حتى أواخر القرن الثامن عشر، لكن قيمته الثابتة أضحت تتآكل وتتراجع بعد سنة 1815 نظرا لتخفيض قيمة العملة وارتفاع الأسعار. وعبّر السيد عثمان بن قاسم العواني عن تلك الحقيقة المزعجة في رسالته الموجهة يوم 14 محرم 1277 هـ/13 أوت 1859 إلى الوزير مصطفى خزندار، إذ قال ما نصه : «...إن للعبد الفقير مرتب نقابة الأشراف أربعة نواصر كل يوم تجري لنا ولمن قبلنا من الدار الكريمة إلى الآن ولا يخفاكم سيدي أنها كانت قبل لها بال والآن لا تكفي لأقل الحوايج ولا تسد خللا من الخلال فوجهنا وجهة رجاينا إلى بابك ولذنا بجنابك أن تلحضنا بزيادة نصيب من الراتب نستعين به على حال الوقت والزمان...»[174].

وكان للأشراف ونقيبهم منذ ولاية الحفصيين دور كبير في الاحتفال بالمولد النبوي ليلة الثاني عشر ربيع الأول من كل عام، وهي مناسبة هامة ينتظرها القيروانيون بفارغ الصبر كغيرهم من المسلمين. ويرى مؤلف كتاب "المؤنس" أن هذا الموعد الشريف اكتسى طابعا مميزا بالبلاد التونسية منذ عهد السلطان المريني أبوعنان (*1349-1358*)، لأنه «...أول من اعتنى بتعظيمه في البلاد الغربية وأظهر فيه شعائر الولادة المحمدية...»[175]. وتواصل ذلك الاهتمام خلال بقية العهد الحفصي لاسيما زمن السلطان أبي فارس عبد العزيز (*1394-1434*) المعروف بسخائه مع الأشراف رغم انشغاله بالحروب وقمع التمرد، وعملت السلطة مثلا في عهد أبي عمر عثمان (*1435-1488*) على تثمين تلك المناسبة لفائدتها وخصصت «...لنقيب الأشراف عادة (...) من زيت

---

172 أ. و. ت.، صندوق 81 مكرر، ملف 990 ملف فرعي 2 وثيقة 39 : 23 ربيع الأنور 1299 هـ؛ ابن أبي الضياف، ن. م.، ج 7، ص 66-69؛ ابن الخوجة، "كيف انتشر الشرف بإفريقية..."، ن. م.، ص 382-383؛ المكني، ن. م.، ص 104، 109-110، 121؛ Ben Achour M.A., « Les Šarifs à Tunis…», *Op. cit.*, p. 347-349.

173 أ. و. ت.، دفتر 108 ص 186. كان المخزن يخفض أحيانا بعض الرواتب، مثلما حدث بالنسبة لراتب الشيخ المفتي عبد الله عظوم الذي كان راتبه السنوي 90 ريالا سنة 1162 هـ/1748-1749 . راجع : أ. و. ت.، دفتر 63 ص 90.

174 أ. و. ت.، السلسلة التاريخية، صندوق 81 مكرر، ملف 988 : - وثيقة 79 بتاريخ 14 محرم 1277 هـ، - وثيقة 113 بتاريخ 13 محرم 1278 هـ.

175 ابن أبي دينار، ن. م.، ص 306؛ السيوطي، **حسن المقصد في عمل المولد**، المكتبة الوطنية بتونس، مخطوط رقم 3009 ورقة 1-8؛ محمد بن الخوجة، "الاحتفال بالمولد النبوي الشريف في تونس"، **المجلة الزيتونية**، 1937، مجلد 1، الجزء 9 ص 439-443؛ نفسه، "كيف انتشر الشرف بإفريقية..."، ن. م.، ص 381.
Marçais G., « Abù Inàn », in *E.I.*[2], Leyde Paris, T. 1, 1960, p. 133.

وشمع وما يحتاج إليه...»[176]. وأبقى العثمانيون بدورهم على تعظيم يوم المولد النبوي وإظهار علامات الفرح بالمساجد والزوايا وإجراء الصدقات على الفقراء مثلما هو الحال ببقية الولايات، والتزموا بأداء "العادة" السابقة للنقيب بحاضرة تونس الذي كان ينظم في تلك المناسبة احتفالا كبيرا بداره[177].

ولعل تلك "العادة" كانت تشمل أيضا نقيب أشراف "القراوة" نظرا لعراقة مدينتهم ورمزيتها الدينية، علما أن هذا الاحتفال يكتسي بها لحد اليوم طابعا مميزا مقارنة مع بقية المدن التونسية. وتجمع الرواية الشفهية على تحمس أصحاب العمائم الخضراء وغيرهم من الناس لإحياء تلك المناسبة الشريفة، وكانوا يترجمون عن فرحتهم كغيرهم من المسلمين بإعداد بعض الأطعمة الخاصة وإظهار علامات الفرح والزينة وإيقاد الشموع والقناديل[178]. وهنالك استعدادات ينجزها القائمون على مقرات الاحتفال خاصة بالجامع الكبير والزوايا الشهيرة، لاسيما أن الأيام الأولى من شهر ربيع الأنور تؤثر بصفة مباشرة على الحياة اليومية لسكان القيروان وحركة أسواقها. ويتمثل برنامج ذلك الحفل عادة في قراءة القرآن وإنشاد الأشعار والمدائح وتنظيم حلقات الذكر، وذلك لتخليد ميلاد النبي محمد والتنويه بخصاله ومكانته وإنجازاته[179].

3- مهام نقيب أشراف القيروان وحدودها

إن مهام نقيب الأشراف خلال العهد العثماني لا تختلف عمّا كان متعارفا قبل القرن السادس عشر، لاسيما أن مشمولات نقابة ذوي الأنساب قد تبلورت أثناء الفترات السابقة. فهو يتولى حصر العقارات التابعة لفرع النقابة إن وجدت ويشرف على إدارتها وصرف ريعها، ويمسك سجلات جماعته ويتابع نموهم الديمغرافي ويتثبت من صحة أنسابهم ويختم شجرات النسب التي تعرض عليه[180]. وكان النقيب يمثل منظوريه أمام الفئات الاجتماعية الأخرى وأعوان السلطة، ولا يتأخر عن الاستنجاد بحكام تونس للحد من تجاوزات المخزن المحلي متى حدثت. كما يتابع أنشطتهم المهنية لكي «... ينزههم عن المكاسب الدنيئة، ويمنعهم من المطالب الخبيثة، حتى لا يستقل منهم مبتذل، ولا يستضام منهم متذلل...» حسب قول مؤلف "الأحكام السلطانية"[181]. ويتمتع النقيب عادة بنفوذ قضائي قد يفوق صلوحيات القاضي، لأن السادة الأشراف لهم امتياز عدم المثول أمام القضاء الشرعي والسلطة المدنية أي القايد ونائبه الخليفة. ولهذا كان رئيس النقابة هو الذي يفض المشاكل التي تحدث بين أفراد جماعته، كما ينظر في النزاعات

---

[176] ابن أبي دينار، **ن. م.**، ص 307؛ ابن عبد العزيز، **ن. م.**، ورقة 184-191؛ ابن الشماع، **الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية**، تحقيق الطاهر المعموري، تونس، 1984، ص 129.

[177] ابن أبي دينار، **ن. م.**، ص 307؛ السراج، **ن. م.**، ص 190-198. راجع : ابن عبد العزيز، **ن. م.**، ورقة 184-191؛ ابن أبي الضياف، **ن. م.**، ج 4، ص 53-54؛ 120؛ برنشفيك، **ن. م.**، ج 2، ص 170؛ ابن الخوجة، محمد، "الاحتفال بالمولد النبوي الشريف في تونس"، **ن. م.**، ص 438-444.

[178] ابن أبي دينار، **ن. م.**، ص 307؛ السراج، **ن. م.**، ج 3 ص 190-198 ؛ ابن الخوجة، "الاحتفال بالمولد النبوي..."، **ن. م.**، ص 440-443؛ قاسم، **ن. م.** ، ص 203.

[179] ابن أبي دينار، **ن. م.**، ص 307؛ ابن أبي الضياف، **ن. م.**، ج 4، ص 53-54، 130.

[180] الماوردي، **ن. م.**، ص 114-117 ؛ أ. و. ت.، سلسلة "س" صندوق 29 ملف 6 : - ملف فرعي 8 وثيقة 1 و 9، - ملف فرعي 18 وثيقة 7 و 8-9، - ملف فرعي 13 وثيقة 2 و 6 و 7 ...الخ؛ المكني، **ن. م.**، ص 103-104.

[181] الماوردي، **ن. م.**، ص 115. راجع أيضا : أ. و. ت.، صندوق 81 مكرر، ملف 990 وثيقة 9 : 17 ربيع الثاني 1277 هـ.

التي تنشأ عن معاملاتهم مع بقية الناس. وكان للنقيب أيضا حق تأديب منظوريه ومعاقبة المذنبين منهم وحتى حبسهم لبعض الوقت، علما أن الزاوية العوانية احتوت في ذلك الوقت على سجن خاص بهم[182].

وكان النقيب حريصا على تواصل "نقاوة" منظوريه وتمايزهم إذ له حق التدخل في المصاهرات، ويمكنه تعطيل الزواج الذي لا يتناسب مع رفعة آل البيت أو الذي لا تتوفر فيه شروط التكافؤ رغم التساهل الذي أبداه عديد الفقهاء في هذا الباب. وتفسر تلك الرقابة إلى حد كبير انتشار الزواج الداخلي بين العائلات الشريفة مع مراعاة المكانة الاقتصادية، لأن الزواج خارج الجماعة لم يكن بصفة عامة محبذا لاعتبارات كثيرة[183]. فعلى سبيل المثال لا الحصر زوّج المدعو محمد النجار بناته الأربعة في سنوات 1870 لأعيان من "القراوة"، أي حسب الترتيب القايد محمد المرابط وشقيقه محمد والقاضي محمد بوراس ومحمد بن حسن نائب القايد. كما تزوج محمد بن الحاج صالح بن السنوسي الصيد يوم 10 شوال عام 1292 هـ/9 نوفمبر 1875 بالمسماة زينب بنت الحاج قاسم بن محمد النجار الهذلي، وذلك «...على صداق سماه لها مقدمه ستون كرونة وهديته ثلاثمائة ريال تونسية صغرى فضة وستة عشرة مثقالا ذهبا عبدليا وثلاث جبايب كاملات وثلاث تقارط وثلاث ذراري في الحرير وسروال كاتلان الجميع جدد وموخّر ستون كرونة الجميع بذمة الزوج المذكور بالحلول والدين المقضي لا الممطول...» حسب نص العقد[184].

ويبدو أن الزواج الخارجي في نظر العديد من الشرفاء يسيء إلى سمعة العائلة ويحط من منزلتها داخل الحي، كما يؤدي بواسطة البنت إلى منح الشرف لفائدة عناصر دخيلة قد تنتفع من ريع أوقاف الأسرة أو الزاوية. وبالتالي كان ارتفاع المهر السمة البارزة لدى غالب شرفاء المدن والأرياف حتى أواخر القرن الثامن عشر، وتبدو هذه الإستراتيجية في الواقع ناجعة لإنقاذ شرف النسب والحفاظ على ثروة الأسرة ومنع الزواج الخارجي[185]. فمثلا تزوج العدل محمد بن علي الحطاب الغرياني ليلة 24 شوال 1292 هـ/23 نوفمبر 1875 بالمسماة حلومة بنت المرابط عبد الكريم بن عباس حفيد خديم سيدي عبيد الغرياني، وذلك «...على صداق سمّاه لها مقدمه ثمانون كرونة وهديته قفطان قيمته...» 400 ريال صغرى فضة وخادم سعرها أيضا 400 ريال صغرى فضة «...ومقياس ذهبا مصارفته مائتا ريال وأربعة وعشرون مثقالا ذهبا عبدليّا وموخّره ثمانون كرونة...»[186].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أشراف الإيالة التونسية انفتحوا بصفة مبكرة على فئة "الأتراك" والمماليك الذين احتكروا القرار، وقبلوا مصاهرتهم كغيرهم من "البلدية" منذ أواخر القرن السادس عشر. فعلى سبيل المثال

---

182 الماوردي، **ن. م.**، ص 116-117؛ أ. و. ت.، صندوق 81 مكرر، ملف 990 وثيقة 9 : 17 ربيع الثاني 1277 هـ؛ ابن الخوجة، "كيف انتشر الشرف بإفريقية..."، **ن. م.**، ص 379-381؛ قاسم، **ن. م.**، ص 203.

183 أ. و. ت.، السلسلة التاريخية، صندوق 1، ملف 1 ملف فرعي 6 وثيقة 5 ؛ ابن الخوجة، "كيف انتشر الشرف بإفريقية..."، **ن. م.**، ص 380 ؛ المكني، **ن. م.**، ص 78، 104 ؛

Ferchiou S., « Structures de parenté et d'alliance d'une société arabe : les ‘ayilat de Tunis », in *Hasab wa nasab, Alliance et Patrimoine en Tunisie*, sous la dir. de Ferchiou S., Paris, 1992, p. 140-156.

184 أ. و. ت.، دفاتر عدول القيروان : دفتر رقم 1 للعدل إبراهيم العلاني ص 25 ؛

Archives M.A. E. (*Nantes*), Notice des Tribus, 69 : Notice des Tribus de Kairouan, folio 35.

185 ابن الخوجة، "كيف انتشر الشرف بإفريقية..."، **ن. م.**، ص 380 ؛ مادة "شريف"، ص 275-276؛ المكني، عبد الواحد، **الحياة العائلية بجهة صفاقس بين 1875-1930، دراسة في التاريخ الاجتماعي الجهوي**، صفاقس 1996، ص 73-75.

186 "مصارفته" أي صرفه أو قيمته النقدية. أ. و. ت.، دفاتر عدول القيروان : دفتر رقم 1 للعدل إبراهيم العلاني ص 45-46.

تزوج المدعو محمد بن عثمان داي تقريبا سنة 1035 هـ/1625-1626 بابنة الشريف محمد النجار، ولعل موافقة البنت وأهلها تعود إلى وضعهم المادي الصعب ما دام الوالد في ذلك الوقت «...أسيرا ببلد الكفار...» حسب شهادة الشريف محمد السوسي الذي نوّه في أشعاره بتلك الصفقة[187]. وحبذت النخبة القيروانية في غالب الأحيان الزواج الداخلي حتى أواخر القرن الثامن عشر، خصوصا شرفاء الزوايا كعائلة الغرياني وأولاد العواني وأسرة الوحيشي وغيرهم. وكانت مصاهرة العائلات الكبيرة سببا في ارتقاء بعض الأسر الشريفة التي صار أبنائها خاصة بعد سنوات 1750 ضمن الوجهاء، مثلا عائلة الطوير وعائلة الصيد اللتين استفادتا كثيرا من مصاهرة آل عظوم وآل صدّام وانخرط بعض أفرادها في الخدمة المخزنية مثلا الفقيه الشاعر عبد اللطيف بن محمد الطوير المذحجي (ت. 1199 هـ/1784-1785) وغيره[188]. لكن تصورات أهل حومة الأشراف حول الزواج تغيرت شيئا فشيئا مند عشرينات القرن التاسع عشر، نظرا لبوادر أزمة سنوات 1830 التي جففت منابع ريع الأحباس العائلية والخيرية. فقد انفتحوا أكثر فأكثر على بقية أعيان الأحياء المجاورة مثل نظرائهم بالعاصمة والمدن الأخرى، والمؤكد أنهم وافقوا على تزويج أبنائهم وبناتهم من القاطنين بحي الجامع وحومة الممرّ قصد الحفاظ على بريق شرفهم ودور عائلاتهم داخل مدينتهم[189].

وأضحى الزواج منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر خيارا مهمّا بالنسبة للنخبة القيروانية، نظرا لتراجع دخلها وتقلص ريع عقاراتها الحضرية والريفية. ويبدو أن أفرادها راجعوا آنذاك عوائدهم وتخلوا عن بعض خصوصياتهم الاجتماعية أمام جور المخزن والتحديات الاقتصادية، إذ تنازلوا عمّا تبقى لديهم من رفعة النسب وأوهام "البلدية" ومشاعر الاستعلاء [190]. فقد صار أشراف "القراوة" متقبلين لمصاهرة عائلات شيوخ عروش البادية رغم اختلاف المرجعيات وتباين أنماط العيش بينهم، والراجح أن بعضهم شجعوا أبناءهم على التزوج من "بنات العرب" مادامت البادية تستقطب غالب استثماراتهم. وكان زعماء الريف يتطلعون بدورهم إلى التقارب مع ألئك "البلدية"، ويعتبرون مصاهرتهم ارتقاء اجتماعيا ودعما لتحالفاتهم وترسيخا لنفوذهم المحلي. وفي هذا الإطار العام وافق الحاج محمد المثناني أحد وجهاء عرش القواسم في 5 شوال 1305 هـ/16 جوان 1888 على زواج ابنته عائشة من العدل القيرواني محمد بن علي الرماح، كما تزوج المدعو محمد ابن التاجر حمودة العلاني يوم 20 ربيع الأول 1313 هـ/11 سبتمبر 1896 من المسماة فاطمة بنت محمد السبوعي أحد أعيان عرش أولاد سنداسن من جلاص ...الخ[191].

---

[187] السوسي، **ن. م.**، ورقة 45-46، 75-76.

[188] دخل هذا الفقيه الأديب في خدمة المخزن بعد سنة 1740 أيام حكم علي باشا، وتدعم مركزه منذ عام 1756 خاصة في عهد سيده علي باي حيث جمع بين خطة الإفتاء وخطة القضاء. ثم تولى فيما بعد رئاسة الفتوى بالقيروان، وأورد ابن عبد العزيز في كتابه العديد من قصائده الشعرية. راجع : ابن عبد العزيز، **ن. م.**، ورقة 32 وما يليها ؛ ابن أبي الضياف، **ن. م.**، ج 7، ص 17، 46 ؛ الجودي، **ن. م.**، ص 172-173 ...

[189] ابن أبي الضياف، **ن. م.**، ج 3، ص 169-174؛ السعداوي، **تطور التجارة الخارجية بتونس**، ش. ك. ب.، (مرقونة)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس، 1981، ص 135-142 ؛ المكني، النخب الاجتماعية..، **ن. م.**، ص 81-82؛

Chater K., *Op. cit.*, p. 331-342, 346-355, 568-578; Ferchiou S., *Op. cit.*, p. 142-157.

[190] ابن أبي الضياف، **ن. م.**، ج 3، ص 186-187؛ السعداوي، إبراهيم، **تطور عائلة مخزنية بتونس في العصر الحديث : آل بن عياد بين سنوات 1740 و 1837 م**، شهادة دكتوراه (مرقونة)، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بتونس، 1999، ص 932-949.

[191] أ. و. ت.، دفاتر عدول القيروان : دفتر 10 ص 115، دفتر عدد 33 ص 89.

ويتولى النقيب أيضا مراقبة سلوك أصحاب العمائم الخضراء ويتتبع تصرفاتهم داخل المجتمع، حيث «...يأخذهم من الآداب بما يضاهي شرف أنسابهم وكرم محتدهم، لتكون حشمتهم في النفوس موفورة...»[192]. وأسهب المؤرخون والعدول في ذكر الخصال الحميدة للأشراف ونوهوا بخُلقهم الحسن ونسبوا إليهم "السياسة" وشتى الصفات الحميدة والمحبذة، كما تشير الروايات الشفهية إلى وقارهم وهيبتهم وقلة كلامهم مع العوام وتشبثهم بخصوصياتهم حتى أثناء تنظيم أفراحهم ومسراتهم أو في أيام أتراحهم[193]. لكن بعض الشرفاء القيروانيين تعدّوا أحيانا الضوابط السلوكية والقيود الموروثة لديهم، واستغلوا مركزهم مثل نظرائهم للتسلط على الأهالي وارتكاب بعض التجاوزات. والظاهر أن بعضهم اختلطوا بعامة الناس وتأثروا بالتصرفات غير السويّة حسب مفاهيم ذلك العصر، ولذلك لم يلتزموا بناموس جماعتهم وتخلوا جزئيا عن مرجعياتها وقيمها الأخلاقية.

فقد ورد في إحدى الوثائق التي تعود إلى شهر صفر عام 1169 هـ/1755-1756 أن المدعو علي البجاوي كاهية القيروان اكتشف خلية لبيع الخمر وشربه بالمدينة، وكانت تضم 15 نفرا من بينهم بعض الأشراف والأعيان وخليفة القايد سابقا. وتعرض جميعهم للردع المالي وتحملوا خطايا متفاوتة، إذ فرضت غرامة قدرها 50 ريالا على كل من قاسم الشريف وعلي الصيد وشقيقه والحاج سلامة الشريف. وتحمّل كل من قاسم خليف والمسمى كربوب خطية قيمتها 300 ريال، وكانت أعلى عقوبة (أي 1000 ريال) من نصيب المسمى محمد قمعون نائب العامل[194]. وكانت تجارة الخمر شائعة بالقيروان حسب شهادة العواني، إذ «...كان بيعها إشهارا جهارا، وشرابها عاكفون عليها ليلا ونهارا...». ولم تنقطع حسب قوله إلا بفضل جهود الرجل الصالح إبراهيم بن عبد السلام بن عبد الغالب المسراتي المعروف بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حينما حوّلها المخزن إلى لزمة على يد أحد النصارى الذي صار يبيعها في حومة النباذية[195]. ولا ننسى أن لزمة الخمر كانت ضمن الاحتكارات المهمة بحاضرة تونس التي يتداول عليها اليهود والنصارى، حيث بلغت قيمتها مثلا 27 ألف ريال سنة 1182 هـ/1768-1769 على يد النصراني "بيترو بوجو"[196].

وقد أشارت الوثائق إلى عديد الخطايا التي سلطها المخزن على بعض المنتمين لآل البيت سواء بقيادة القيروان أو غيرها بسبب الإساءة التي ألحقوها بسمعتهم وارتكابهم أشياء تشوّه صورتهم ولا تتناسب مع مركزهم

---

[192] الماوردي، **ن. م.**، ص 115؛ محمد بن الخوجة، "العمامة الخضراء"، **ن. م.**، ص 380.

[193] الماوردي، **ن. م.**، ص 115؛ الحشايشي، **ن. م.**، ص 177؛ الشيخ عبد الله بن محمد بن عامر الشبراوي، **كتاب الإتحاف بحب الأشراف**، القاهرة، 1308 هـ، ص 79-91.

[194] كان بقية المتهمين وخطاياهم كالآتي : محمد وقاسم أولاد الحداد 250 ريال، قاسم البراق 100 ريال، الحاج علي دلة 50 ريال، قاسم قربع 100 ريال، علي الهرق 50 ريال، عبد الرحمن عامر 50 ريال، الحاج علي عميرة 150 ريال. راجع : أ. و. ت.، دفتر 45 ص 184.

[195] ابن ناجي، **ن. م.**، ج 4 ص 91-92. كانت ظاهرة شرب الخمر شائعة بالمدن والقرى التونسية في العصر الحديث، رغم الترتيبات العملية التي وضعها المخزن والردع المالي قصد محاصرة تلك الظاهرة. راجع مثلا : أ. و. ت. دفتر 45 ص 228، السعداوي، تطور عائلة مخزنية بتونس...، **ن. م.**، ص 227؛ الإمام، رشاد، **سياسة حمودة باشا في تونس 1782-1814**، تونس، 1980، ص 307-308.

[196] أ. و. ت.، دفتر 137 ص 24 ؛ السعداوي، تطور عائلة مخزنية بتونس...، **ن. م.** ، ص 227-228؛ رضا بن رجب، **النخب اليهودية في تونس وموقعها من الاقتصاد والسلطة (دراسة في الأدوار الاقتصادية من خلال سجلات المتجر والالتزام في الفترة الحديثة) : 1685-1857**، دكتوراه (مرقونة) كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2003 ، ص 252-266.

الرفيع[197]. فمثلا تورط الحاج عمر مدر القروي سنة 1165 هـ في قضية زنا إذ ثبت «... فساده بنت الشيخ محمد السبوعي...»، وسلط عليه المخزن آنذاك خطية قدرها ألف دينار «... تعين خلاصها على يد الحاج أحمد الشوك قايد القيروان...»[198]. لكن الانحراف أو الفسق لا يرفع في الواقع الاحترام والتبجيل عن الأشراف ولا يعني التنقيص من مقامهم، لأن ذنوب "أولاد النبي" مغفورة عند الله ومقبولة عند العباد حسب النص القرآني والسنة وفتاوى الفقهاء. ويضيف صاحب "كتاب إسعاف الراغبين..." أن «...الفاسق من أهل البيت وإن كان يبغض من حيث فعله يحبّ ويحترم من حيث قرابته منه صلى الله عليه وسلم...»[199].

خاتمة

يمكن القول في نهاية التحليل إن أشراف القيروان كونوا في جملتهم خلال الحقبة العثمانية فئة اجتماعية محظوظة لها خصوصياتها، لاسيما أن العثمانيين سعوا منذ أواسط القرن السادس عشر إلى كسب ودّهم وتثمين انتسابهم الصحيح أو المزعوم لآل البيت. وتمتع هؤلاء الشرفاء بامتيازات مادية ومعنوية متعددة رغم اختلاف مواقعهم وتنوع مساراتهم، وكانوا معدودين أيضا من أهل المكانة بحكم جاههم ونفوذهم خاصة منهم أولاد الزوايا الشهيرة وأصحاب الخطط الشرعية والمخزنية الهامة[200]. وكان سكان المدينة وأريافها يجلونهم ويوقرونهم بدون استثناء ولهم اعتقاد في قدرتهم على جلب الخير أو إلحاق الأذى والشر بخصومهم، ويرجع ذلك إلى إيمانهم الراسخ بأن بركة "أهل الصفوة" مستمدة مباشرة من فضل الله وبركات "جدهم النبي". ولهذا لم يبالغ محمد بن عثمان الحشائشي (ت. 1912) حينما تحدث عن ذوي الأنساب في أواخر القرن التاسع عشر، وهو يؤكد أن «...جميع أهالي الحاضرة يقبلون أكف الأشراف ويكرمون نزلهم...» رغم المستجدات التي عرفتها البلاد في تلك المرحلة التاريخية[201]. ولكن ما هي الملامح الاقتصادية لأصحاب العمائم الخضراء داخل قيادة القيروان ؟ وما هو تأثيرهم على مدينتهم ومجالها الجغرافي من الناحية الاقتصادية والعمرانية أثناء العصر الحديث ؟

---

[197] تجدر الإشارة هنا إلى أن بعض أشراف الإيالة التونسية تورطوا في قضايا أخلاقية لاسيما ظاهرة الزنا واللواط والهروب بالنساء، وتعرضوا للردع المالي من قبل السلطة كغيرهم من الناس مثلما تبينه الأمثلة الموالية :

– "200 دنانير : قبل محمد بن عمر بن سالم من مساكن مايتين دينار خطية لتعرضه لبنت بالخير المرديني بالقبيح وافتضاضه لها أخبر عنها الحاج محمد بن خضر قايد سوسة تعين خلاصها على يد الحاج محمد بن خضر قايد سوسة وتعينت له في حق المقاطع الذي اشترى بتذكرة سيدنا"

– "100 دنانير : قبل عبد السلام بن عبد الحليم المساكني ماية دينار لفعله المنكر ببنت الحاج سالم هميلة أخبر عنه الحاج محمد بن خضر قايد سوسة تعين خلاصها على يد الحاج محمد بن خضر قايد سوسة تتقام على مراد خزنه دار". راجع : أ. و. ت. دفتر 45 ص 195، 238. أنظر كذلك : أ. و. ت.، دفتر 92 ص 61، دفتر 112 ص 78 ...الخ؛ ابن ناجي، **ن. م.**، ج 4 ص 92؛ قاسم، **ن. م.**، ص 203.

[198] أ. و. ت.، دفتر 45 ص 176.

[199] الصبان، **ن. م.**، ص 48. راجع أيضا : القرآن : سورة الأحزاب، الآية 33؛ الهيتمي، **ن. م.**، ص 122-123، 148؛ النبهاني، **ن. م.**، ص 45-47؛ قاسم، **ن. م.**، ص 203 ؛ **دائرة المعارف الإسلامية**، ج 13 : مادة شريف، ص 275-276؛ ابن العربي، **الفتوحات المكية**، القاهرة، 1329 هـ، ج 1، ص 196.

[200] يقول مؤلف "كتاب العبر" في الفصل الخامس من المقدمة متحدثا عن الجاه ما نصه : «...صاحب الجاه مخدوم بالأعمال يتقرّب بها إليه في سبيل التزلّف والحاجة إلى جاهه. فالناس معينون له بأعمالهم في جميع حاجاته، من ضروري أو حاجيّ أو كمالي؛ فتحصل قيم تلك الأعمال كلها من كسبه (...) والأعمال لصاحب الجاه كثيرة، فتفيد الغنى لأقرب وقت، ويزداد مع الأيام يسارا وثروة...». راجع : ابن خلدون، **ن. م.**، ج 1 ص 415.

[201] الحشايشي، **ن. م.**، ص 279.